الأمم المتحدة

A/77/PV.71

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة 71

الخميس، 18 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد كوروشي ..... (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سِنداي

البند 18 من جدول الأعمال (*تابع*)

(ج) الحد من مخاطر الكوارث

مشروع قرار (A/77/L.70)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند الفرعي (ج) من البند 18 من جدول الأعمال، المعنون "الحد من مخاطر الكوارث"، لعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سنداي، وفقا للقرار 76/204، المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021. وسيركز هذا الاجتماع الرفيع المستوى على موضوع: "العمل معا للحد من المخاطر من أجل مستقبل قادر على الصمود".

وفيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/77/L.70.

ويسرني أن أرحب بالممثلين في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وأود أن أتقدم بشكر خاص إلى الممثلين اللذين انضما إلينا هنا. وأحدهما، السيد مصطفى كمال كيلينش، جاء من منطقة الزلزال في تركيا ليكون بيننا اليوم. وأنا متأكد من أننا سنتعلم الكثير من رؤاه المباشرة عن كيفية تحديد المخاطر وتقييم الفجوات وتعزيز القدرة على الصمود في المستقبل.

كما أظهر الزلزال الذي ضرب تركيا وسورية وإعصار موكا الذي اجتاح ميانمار وبنغلاديش مؤخرا، فإن الكوارث لا تعرف حدودا. كما أنها ترتبط ببعضها بعضا وبنا من خلال أفعالنا وتقاعسنا عن العمل.

ولتحسين إدارة مخاطر الكوارث، يجب أن نفهم أسباب ترابط الكوارث وصوره ومعالجة دورنا في إدامتها. وقد أصبح ذلك أولوية حتمية لجميع البلدان بغض النظر عن موقعها الجغرافي. ولذا، وعلى حد تعبير روبرت لويس ستيفنسون، فإن "علامة العمل الجيد هي أنه يبدو حتميا عندما نسترجع أحداث الماضي".

كان إطار سنداي أول الاتفاقات الدولية التاريخية المعتمدة في عام 2015. ومن نواح كثيرة، كان إطارا سابقا لعصره. فقد دعت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الدول الأعضاء إلى إجراء تحول حاسم نحو الإدارة الاستباقية للمخاطر قبل وقوع الكارثة. وتعهد قادة العالم بالسعي لاتخاذ قرارات قائمة على الوعي بالمخاطر وبناء القدرة على الصمود ومعالجة آثار تغير المناخ وتهيئة مسارات لتحقيق التنمية المستدامة.

وبعد ثماني سنوات، يجب علينا الاعتراف بأن التقدم الذي أحرزناه لم يواكب الطابع الملح لعصرنا. فقد قفز عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث بواقع 80 مثلا منذ عام 2015. ودمرت الصدمات التي سببتها المخاطر المهملة – التي تفاقمت بسبب مرض فيروس كورونا والنزاعات وتغير المناخ – نظمنا في جميع أنحاء العالم. وخلفت الملايين بلا مأوى وجعلتهم يتضورون جوعا. كما أنها قوضت سلاسل الإمداد. وكشفت عن التفاوتات الصارخة في النظام المالي الدولي الذي كثيرا ما أعطى الأولوية للأرباح على حاسب الناس. فكيف وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟

يجب أن نعترف بأن قراراتنا بشأن الاستهلاك والإنتاج واستخدام الوقود والتمويل والتخطيط لا تزال غير متوافقة مع حقيقة أن مواردنا الطبيعة محدودة. وعلينا أن نعيد التفكير وأن نعيد تقويم نظمنا وهياكلنا. وينبغي أن نعترف بمسؤوليتنا الهائلة عن تغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية. وعلينا أن نتوقف عن الاستهانة بالتكلفة البيئية وغيرها من التكاليف المترتبة على أعمالنا. وكما يقول المحاسبون، فإن المخاطرة ليست محسوبة، إذا لم يحسبها المرء.

إن استعراض منتصف المدة هذا هو فرصتنا الأخيرة قبل عام 2030 لتغيير المسار بشكل جماعي. وبدءا من اليوم، فلنضمن أن تكون خياراتنا مراعية للكوكب وأن تتمحور حول الإنسان. ويجدر بنا أن نقيس الرخاء بأداة توسع عدسة إجمالي الناتج المحلي – أداة تجسد التكلفة الحقيقية لرأس المال البشري والاجتماعي والطبيعي والمبني، أي جميع أصول الدولة. وبتجاوز مفهوم إجمالي الناتج المحلي، يمكننا الابتعاد عن السلوكيات الانتهازية وأساليب الصفقات المتبادلة والاتجاه نحو أنماط الإدماج والتضامن.

وفي سياق تلك الجهود، فلنضمن أن تتطور إدارة المخاطر والتعامل معها بطرق تتناسب مع التحديات الماثلة. وكلما عملنا على تحسين القدرات العلمية وإدارة المخاطر المتبقية، أصبحت مجتمعاتنا أقدر على تحمل الصدمات.

وأتحدى الدول الأعضاء أن تراعي المخاطر في كل قرار يؤثر على سبل عيشنا واستهلاكنا وبنائنا واستثمارنا؛ وأن تغير الإطار الزمني لصنع القرارات من التفكير على المدى القصير إلى تفكير يشمل أيضا المنظورات على المدى الطويل؛ وأن تجري تحولا مستداما في إدارة المخاطر العالمية والمحلية؛ وأن تقيم القدرة على الصمود في النظم المالية العالمية من خلال معالجة كيفية التعامل مع مخاطر الكوارث؛ وأن تزيد وتحفز الاستثمارات في الوقاية والاستجابة السريعة؛ وأن تراعي، قبل كل شيء، جعل الناس في صميم جهود الوقاية.

ومن خلال إشراك الأشخاص الأكثر تضررا من الكوارث، يمكننا عكس الاتجاهات نحو عدم المساواة وتقييد الحيز المدني وتزايد الضعف، باختصار: الأمر يتعلق بتوقع المخاطر وحسابها وأخذها في الاعتبار والاستعداد لها والوقاية منها والاستجابة لها بسرعة ومراعاة الدروس المستفادة في خطط العمل المقبلة. وتكمن تلك المسائل في صميم الإعلان السياسي الذي سيُعتمد اليوم. كما أنها مجسدة في ميثاق الأمم المتحدة الذي تعهدنا بالالتزام به. وأحث الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لإنشاء نظام متعدد الأطراف يتكيف مع المخاطر الجديدة. والأمر متروك لنا للتحول نحو القدرة على الصمود.

وفقا للمادة 70 من النظام الداخلي للجمعية العامة، أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام، معالي السيدة أمينة محمد.

نائبة الأمين العام (*تكلمت بالإنكليزية*): يسعدني أن أنضم إلى سعادة السيد تشابا كوروشي في الترحيب بالممثلين في الأمم المتحدة فيما نجتمع لتقييم التقدم الذي أحرزناه نحو تنفيذ إطار سنداي للحد من أخطار الكوارث.

إن عالمنا يمر بمرحلة حاسمة في تاريخه. وبينما نستعرض مسيرتنا في منتصف الطريق نحو عام 2030، يجب أن نعترف بأن التقدم ضعيف وغير كاف. وللأسف، ونتيجة لعدم الوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقا، أودت كوارث طبيعية كان من الممكن منعها بحياة مئات الآلاف وأجبرت ملايين

الأشخاص على النزوح غير الطوعي – ومعظمهم من النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة.

ومما زاد من تفاقم هذا التحدي أننا واجهنا جائحة مرض فيروس كورونا؛ والأزمة الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث؛ وارتفاع تكاليف المعيشة والزيادة الهائلة في عدم المساواة. وقد تفاقمت كل هذه المشاكل بسبب آثار الحرب في أوكرانيا.

وفي الوقت نفسه، فإن الأخطاء الهيكلية للحوكمة داخل القطاع المصرفي والنظام المالي العالمي تُظهر هشاشة الاستقرار الاقتصادي والمالي في مواجهة الصدمات والمخاطر البنيوية.

وفيما يتعلق بالمناخ، يحذر العلماء من أننا سنواجه آثارا متعاقبة لا رجعة فيها للاحترار العالمي، بما في ذلك ظواهر جوية قصوى ستُعرض البشر والأنواع الأخرى لظروف مناخية تشكل خطورة على الحياة. ضربت موجات حر القياسية شبه الجزيرة الأيبيرية وبلدان شمال أفريقيا بدرجات حرارة بلغت 106 فهرنهايت الأسبوع الماضي فقط و 113 فهرنهايت في جنوب شرق آسيا، مع موجات جفاف ممتدة تدمر المحاصيل وتؤدي إلى تفاقم صحة الإنسان في تلك المناطق. وقد خلفت الفيضانات والانهيارات الأرضية في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من 000 9 شخص بلا مأوى و 500 5 شخص في عداد المفقودين، وكلفت هاتين الحكومتين أكثر من 100 بليون دولار لإصلاح الهياكل الأساسية.

والتصدي لهذه التحديات يعني تغيير استجابتنا للمخاطر من خلال التفكير النظمي والعمل التعاوني ونشر الاستجابات بطريقة ذكية ومرنة لمنع المخاطر العالمية وإدارتها والتخفيف من حدتها.

إن الحد من مخاطر الكوارث أمر بالغ الأهمية. فلا شيء يقوض التنمية المستدامة مثل الكوارث، التي يمكن أن تدمر في كثير من الأحيان عقودا من التقدم في دقائق. إن الفشل في تحديد المخاطر ومنعها والحد منها قبل تحولها إلى كوارث لا يعرض أهداف التنمية المستدامة للخطر فحسب، بل ويؤثر أيضا على أشد الأشخاص ضعفا في العالم أولا وبشكل أسوأ.

ويتطلب التصدي لهذا التحدي اتخاذ إجراءات متكاملة وشاملة لعدة قطاعات عبر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأكملها وتدابير موسعة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. يجب أن نبني قدرة المجتمعات والبلدان والنظم الإيكولوجية الطبيعية على حد سواء على الصمود بطريقة كلية. ولا غنى عن فهم وإدارة مخاطر الكوارث ومعالجة الأسباب الجذرية للتعرض للخطر ومسبباته كجزء من النهج المتكاملة القائمة على الوعي بالمخاطر.

في استعراض منتصف المدة لإطار سنداي، تحدد الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة أين وكيف يجب علينا بشكل جماعي تغيير علاقتنا بالمخاطر ودمج المخاطر الحالية والمستقبلية في جميع قراراتنا وإجراءاتنا وخياراتنا.

معا، نحن بحاجة إلى تحديث أنظمتنا الإدارية والمالية لضمان المساءلة عن إدارة المخاطر ونشر الموارد لحماية الناس ورأس المال الطبيعي. ويتعين علينا أيضا أن نعالج "النزعة قصيرة الأجل" في السوق وغيرها من الإخفاقات باستخدام التدابير المالية العامة والقائمة على السوق من أجل زيادة المرونة النظمية. وينبغي أن تستند القرارات دائما إلى العلم والتبصر الاستراتيجي والإدماج الكامل للمعارف المحلية والتقليدية ومعارف الشعوب الأصلية. وثمة حاجة أيضا لأن يبلغ العلم عن المخاطر البيئية والبيولوجية الناشئة وأي أخطار تكنولوجية ناشئة ويتوقعها.

بينما نتطلع إلى مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، فقد حان الوقت لإجراء تحول جذري – من إدارة الكوارث إلى إدارة المخاطر والاستثمار في الوقاية. الناس يعتمدون عليها. المجتمعات والبلدان تعتمد عليها. التنمية المستدامة في حد ذاتها تعتمد على قيامنا بذلك. ومستقبل كوكبنا يعتمد عليها.

ولذلك، سنحتاج إلى العمل معا – الدول الأعضاء، والمستثمرين، والأعمال التجارية، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها – لكفالة أن تكون النداءات الواردة في استعراض منتصف المدة مدمجة في جميع خططنا وأطرنا واتفاقياتنا واستثماراتنا.

إدارة المخاطر اليوم ليست خيارا. إنها ضرورة عالمية، والتزام، وهي ملك لكل واحد منا. دعونا نسعى إلى جعل ذلك حقيقة واقعة ونحن نجتمع في أيلول/سبتمبر لتقييم كل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

قبل المضي قدما، وكما أشرت في رسالتي المؤرخة 11 أيار/مايو 2023، أود أن أستشير الأعضاء بشأن دعوة المتكلمين التالية أسماؤهم للإدلاء ببيانات: السيدة مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالحد من أخطار الكوارث؛ والسيدة موانا‌هاميسي سينغانو، كبيرة قادة السياسات العالمية في المنظمة النسائية للبيئة والتنمية؛ والسيد مصطفى كمال كيلينش، ممثل الشباب من منطقة الزلزال في تركيا.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، من دون أن يشكل ذلك سابقة، في دعوة هؤلاء المتكلمين إلى الإدلاء ببيانات في هذه الجلسة؟

تقرر ذلك (المقرر 77/558).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة ميزوتوري.

السيدة ميزوتوري (*تكلمت بالإنكليزية*): من دواعي سروري أن أشارك في التجمع العالمي لاستعراض منتصف المدة لإطار سنداي، وهي عملية فوضت بها الجمعية العامة وبدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقد شهدت التزاما غير مسبوق من جانب الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وأعتبر ذلك مؤشرا على ما توليه الدول والجهات الفاعلة من غير الدول التي تسعى إلى تحقيق هدف إطار سنداي والتنمية المستدامة القائمة على الوعي بالمخاطر من أهمية لفهم وإدارة المخاطر.

إن روح عام 2015، التي اتسم بها اعتماد إطار سنداي وغيره من الاتفاقات التاريخية، تلوح الآن في برلمان البشرية هنا في الجمعية العامة، مع شعور متجدد بالإلحاح. ويسرني أن أرى العديد من ممثلي البلدان والمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة في هذه القاعة. وننوه بحكمة وجرأة القادة الذين اجتمعوا في سنداي في آذار/مارس 2015 لتمكين الالتزام العالمي التاريخي بالحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود. وأثني على جميع الدول الأعضاء التي أشرفت على تنفيذه حتى الآن، وأشكرها بصدق على جهودها الدؤوبة من أجل مستقبل مستدام يتسم بالقدرة على الصمود.

وأود أيضا أن أنوه بالدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية والأوساط العلمية والأكاديمية في التنفيذ، ناهيك عن الأعمال التجارية والرابطات المهنية والمؤسسات المالية للقطاع الخاص، من بين جهات أخرى كثيرة. تجسد جهودهم حقا المبدأ التوجيهي المتمثل في المشاركة والشراكة عبر المجتمع بأسره.

وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي تواجه التنفيذ، وبفضل الجهود الجماعية للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، يظهر استعراض منتصف المدة أن هناك تقدما في تحقيق نتائج إطار سنداي وأهدافه وغاياته.

الحكومات وأصحاب المصلحة أقدر على فهم المخاطر، فضلا عن آثارها المتعاقبة؛ والعدالة والتماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان ممثلة بشكل أكثر بروزا. ومع تحسن الفهم، فإنهم في وضع أفضل لتحقيق التحولات المطلوبة لمنع تلك المخاطر أو تقليلها أو إدارتها. وقد ساعد على ذلك تزايد عدد البلدان التي تنشئ أو تحسن نظما وطنية للمحاسبة المتعلقة بالخسائر، والتحسينات في توافر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمخاطر وتطبيقها، والاستخدام الأوسع نطاقا لمرصد إطار سنداي.

لقد ازداد بشكل كبير عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، ونمو في آليات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. غير أن هذا الأمر لا ينطبق على المستوى المحلي.

ففي حين أن التسعير غير الكافي لمخاطر الكوارث في قرارات الاستثمار العام والخاص والافتقار إلى التمويل الكافي لا يزالان يشكلان عقبتين رئيسيتين، هناك ابتكارات في تمويل المخاطر وآليات نقل المخاطر – من الحماية الاجتماعية التكيفية إلى التأمين إلى تأجيل ديون الكوارث وسندات الكوارث.

ويلاحظ زيادة إدماج الحد من المخاطر في المساعدة الإنمائية الرسمية، وإن كان لا يزال يركز على تدابير رد الفعل.

وازداد التركيز والتحسن في التعاون المتعدد الأطراف عبر المناطق، مما أدى إلى تعزيز التأهب وفعالية الاستجابات. وبالمثل، فقد تحسن فهم المخاطر في الأزمات الطويلة الأمد ونظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة حتى وإن ظلت إمكانية الوصول عموما غير كافية. لقد شاهدت بنفسي في مدغشقر وبربادوس والهند، من بين أماكن أخرى، كيف أن كسر أطواق العزلة المؤسسية يساعد الحكومات على تحسين الاستثمارات وبناء القدرة على الصمود.

بيد أن التقدم لا يزال غير متكافئ فيما بين المناطق الجغرافية ومن حيث المهارات ومستويات الدخل. وعندما تتحول المخاطر إلى كوارث، فإنها تظل تؤثر بشكل غير متناسب على أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، والبلدان المتوسطة الدخل. ومع ترك المخاطر دون معالجة، تقع الكوارث بشكل أسرع، متجاوزة قدرتنا على مواجهة العواقب الوخيمة المتزايدة على الناس وسبل العيش والمجتمعات والنظم الإيكولوجية التي نعتمد عليها.

لقد صارت حتمية تحقيق نتائج وأهداف وغايات إطار سنداي أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. وبينما نتطلع إلى تسريع وتيرة العمل الواعي بالمخاطر حتى عام 2030 وإلى مستقبل قادر على الصمود، أحث جميع الدول وأصحاب المصلحة على المضي قدما في الدعوات إلى العمل التي ستعتمد في الإعلان السياسي اليوم (A/77/L.70). ومن أهمها تعزيز توافر المعلومات المتعلقة بالمخاطر والقدرة على تطبيقها وتحسين آليات التقاسم فيما بين القطاعات والوزارات والمنظمات والحدود؛ وتعزيز إدارة المخاطر المتعددة مع تحمل جميع مؤسسات الدولة المسؤولية عن الحد من المخاطر، مدعومة بأطر وموارد قانونية وتنظيمية كافية، مع تفاعل كافة أطياف المجتمع ومشاركتها؛ كفالة قيام السلطات المالية بإدماج الحد من مخاطر الكوارث في عملها لتحفيز الاستثمار المحلي والدولي العام والخاص وتوسيع نطاقه، والتعاون مع المؤسسات المالية ومؤسسات أسواق رأس المال لتحسين إدماج مخاطر الكوارث في قراراتها؛ وتحسين وسائل التنفيذ وتعزيز بناء القدرات والموارد المالية والبيانات والتكنولوجيا والشراكات؛ ودمج الأحكام اللازمة لتحسين التأهب، وإعادة البناء بشكل أفضل، ومعالجة الدوافع الكامنة المسببة للمخاطر في خطط التصدي للكوارث والتعافي وإعادة التأهيل الوطنية والمحلية، وتشجيع الاستثمار في آليات الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة.

إن الحد من أخطار الكوارث أمر ممكن، ولكنه يتطلب التزامات جماعية بالتغيير الاجتماعي والثقافي، وثقافة الوقاية، والدور المحوري للإدارة المتكاملة لأخطار الكوارث في بناء العالم الذي نقدره ونرغب فيه. إننا أفضل معرفة، ويمكننا، بل يجب علينا أن نفعل المزيد. لا يمكننا اختيار طريق التردد، والحفاظ على العمل كالمعتاد. إن القيام بذلك يمثل لنا تهديدات لا تعرض التنمية المستدامة للخطر فحسب، بل تهدد أيضا وجودنا ذاته.

عام 2023 هو عام تصحيح المسار. وكما قال الأمين العام،

”لدينا المعلومات التي نحتاج إليها. ولدينا الأدوات والتكنولوجيا. إن ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية لصياغة اتفاق سلام مع الطبيعة وتحويل كيفية زراعة الغذاء واستخدام الأراضي ونقل الوقود واقتصادات الطاقة.“

ينبغي ألا نهدر هذه الفرصة. وقد حان الوقت الآن. فلنرتق إلى مستوى الحدث، ونطبق ما تعلمناه، ونكفل اتخاذ القرارات والاستثمار والسلوك على نحو مستنير بالمخاطر في جميع المجتمعات حتى يكون للأجيال الحالية والمقبلة مستقبل بلا خوف، بل مفعم بالأمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ميزوتوري على بيانها.

أود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام على الوقت الذي خصصته لتكون معنا هذا الصباح؛ سيتعين عليها المغادرة الآن بسبب التزاماتها الأخرى.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سينغانو.

السيدة سينغانو (*تكلمت بالإنكليزية*): كان عام 2015 عاما مهما جدا بالنسبة لي، وأنا واثق من أنه ربما كان كذلك بالنسبة لمعظم الناس في هذه القاعة. من وجهة نظري الشخصية، جلب عام 2015 هذه الموجة المذهلة من التفاؤل الجماعي – الشعور بالأمل المتجدد – التي منحتنا الشجاعة لأن نحلم ونتصور عالما جديدا، عالم يمكن فيه منع الكوارث، أو التقليل من تأثيرها، عالم لا يتخلف فيه أحد عن الركب، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه أو ظروف ولادته، عالم ستنتهي فيه الظلم المناخي وستتم استعادة صحة الكوكب. في آذار/مارس 2015، اعتُمد إطار سنداي، وفي أيلول/سبتمبر من ذلك العام، اعتُمدت أهداف التنمية المستدامة (القرار 70/1)، وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، اعتُمد اتفاق باريس. في حين يمكن قول الكثير عن الفرص الضائعة في جعل هذه القرارات والأطر أقوى وأفضل، لدينا هذه الأطر وهي تمثل حتى الآن هي ركائز حاسمة لرؤيتنا الجماعية.

نجتمع اليوم في هذه القاعة لاستعراض تنفيذ إطار سنداي، بعد سبع سنوات على بدئه. في عام 2015، كنت ناشطة، كما أنا اليوم. ولكن، في ذلك العام، عبرت مع نشطاء آخرين أفريقيا، حيث جذوري، وهي القارة الأقرب إلى قلبي. وخلال عبورنا القارة، أوجدنا الوعي، وعبأنا المجتمعات المحلية للمشاركة مع حكوماتها، ودعمنا النساء في المشاركة في هذه العمليات العالمية. واليوم، أقف في هذه القاعة، على هذه المنصة، لأتكلم أمام الجمعية العامة، قادتنا. والواقع أنني في هذه القاعة ليس لأتكلم أمام الجمعية العامة فحسب، بل لأناشدها أن تنجز العمل.

يبن تقرير استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي بشكل صارخ إنه لم يُنجز العمل بالحجم أو بالسرعة المطلوبة لمعالجة حجم المخاطر التي تواجهها المجتمعات والبلدان يوميا. إن هذا التقرير والتقرير ذا الصلة بالنتائج والتوصيات الرئيسية لاستعراض منتصف المدة (A/77/640) يذكران بوضوح أن من هم في أمس الحاجة إلى الدعم ما زالوا يتخلفون عن الركب بصورة منهجية. علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن التقرير يؤكد الصرخة المستمرة للجهات الفاعلة من غير الدول بأن نهج المجتمع بأسره لم يتحقق بعد.

إن وجود إطار عمل هو معلم عظيم، ونحن بحاجة إلى الاحتفال بذلك. ولكن تنفيذ هذا الإطار بالكامل من جانب جميع أصحاب المصلحة أمر بالغ الأهمية لإنسانيتنا المشتركة. وما يقلقني شخصيا هو أننا لن نتمكن من التنفيذ الكامل لإطار سنداي وغيره من الأطر المتفق عليها إذا اخترنا باستمرار القيام بما هو سهل. اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر الجمعية بكلمات نيلسون مانديلا:

”لا يشفي الغليل القيام بصغائر الأمور، والقبول بحياة أقل من تلك التي يمكننا أن نعيشها.“

علينا أن نسعى للشموخ والبهجة في القيام بالعمل الشاق.

إن إعادة تركيز القوة العالمية ليس بالأمر السهل. وتحدي التقاليد المتجذرة التي تدفع النساء والفتيات إلى أتون دورات لا نهاية لها من الضعف ليس بالأمر السهل. إن تحدي تحيزاتنا وامتيازاتنا ليس بالأمر السهل. وإنشاء مجتمعات عادلة ومستدامة ومرنة ليس بالأمر السهل. إنه عمل شاق، لكنه ضروري. ما ينبغي عمله به من أجل إنسانيتنا.

وأرى أنه لا مفر من القيام بالعمل الشاق. فالخيار الوحيد المتاح أمامنا هو إما أن نقوم بالعمل الشاق الآن أو نقوم به لاحقا. يمكننا الوصول إلى النساء والفتيات وإشراكهن لبناء قدرتهن على الصمود الآن، أو يمكننا دفنهن في غياهب الأرقام. بوسعنا دعم الحد من مخاطر الكوارث في المجتمعات المحلية الآن أو يمكننا حشد مبلغ ضئيل للمساعدات الإنسانية. يمكننا أن نوفر التمويل لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية الآن، أو نواجه كارثة محو الدول ذات السيادة من على وجه الكون.

إن القيام بالعمل لاحقا مكلف جدا. لكن الخبر السار هو أن النساء، اللواتي أمثلهن، والمجتمعات المحلية، توفر بالفعل القيادة اللازمة لإنجاز العمل الشاق. كل ما يتعين علينا القيام به مجرد أداء دورنا للتواصل ودعمهم.

ولن أبالغ مهما قلت في التأكيد على الحاجة إلى توسيع نطاق تنفيذ إطار سنداي من أجل قدرتنا على الصمود الجماعي. لقد قيل مرارا وتكرارا إن الكوارث ليست طبيعية، والكوارث لا تعرف حدودا. وبطبيعة

الحال، فإن أولئك الذين هم على هامش السلطة سوف يتأثرون أولا وربما بشدة. لكننا يقينا، سنتأثر جميعا في نهاية المطاف.

وبينما نغادر قاعات السلطة هذه، هل يمكننا إعادة الالتزام بإنجاز الأمور؟ هل بوسعنا إعادة الالتزام بزيادة الاستثمار في البلدان والمجتمعات التي هي في أمس الحاجة إليها؟ هل يمكننا تعزيز التعاون بين البلدان ولكن أيضا بين المجموعات، وهل يمكننا المشاركة في وضع وتنفيذ خطة عمل المسائل الجنسانية ؟ أخيرا وليس آخرا، هل يمكننا أن نركز نهج المجتمع بأسره ونهج الحكومة بأسرها في كل مكان؟

لقد قيل إن الشجاعة يمكن أن تكون معدية. هل يمكن لقادتنا أن يكونوا شجعانا حتى نتمكن جميعا من التحلي بالشجاعة؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سينغانو على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيد كيلينش.

السيد كيلينش (*تكلم بالإنكليزية*): اسمي مصطفى كمال كيلينش. وعمري 23 سنة. أنا طالب جامعي في العلاقات الدولية في السنة الثالثة من هاتاي، تركيا. قد يعرف المشاركون اسم مسقط رأسي، هاتاي، لأنها تحملت أكبر قدر من الضرر عندما ضربت الزلازل تركيا في 6 شباط/فبراير. إنني أخاطب الجمعية العامة اليوم بصفتي أحد ضحايا تلك الكوارث الطبيعية المدمرة. وأود أن أتشاطر مع الجمعية تجربتي المباشرة.

كنت في هاتاي أزور عائلتي. كان من المفترض أن أعود إلى جامعتي في مدينة أضنة في اليوم التالي. كانت الساعة 4/17 عندما أيقظتني هزات قوية جدا من نوم عميق. كان سريري يهتز بشدة. عندما حاولت النهوض، كانت الأرض تهتز بعنف لدرجة أنني شعرت أنها ستبتلعني. في البداية، اعتقدت أنني كنت أحلم. بينما كنت أكافح لاستعادة توازني، ازدادت الهزات قوة. أدركت أنني كنت في وسط زلزال قوي.

بدأ الأثاث في السقوط، وتحطمت النوافذ، وتشققت الجدران، وسقط الجص. كان هناك دمار في كل مكان حولنا. كنت أنا وعائلتي مرتبكين وخائفين، لكن كنا سنداً لبعضنا البعض للوصول إلى بر الأمان. لقد كانت تجربة مروعة جعلتني أشعر بالعجز والضعف الشديدين.

غادرنا المبنى بأمان. توقف الزلزال القوي أخيرا، لكن الهزات الارتدادية استمرت. وأثارت كل واحدة منها قدرا أكبر من الخوف. بحثنا عن مكان آمن للاحتماء. لقد كان سباقا مع الزمن لأننا لم نكن نعرف متى ستضربنا موجة الهزات التالية أو ما إذا كانت ستكون أقوى.

عندما أشرقت الشمس، رأينا مدى الدمار من حولنا بشكل أوضح. كان عدد كبير جدا من المباني في حالة خراب، وكان الناس في الشوارع بلا مأوى. لم تضرب الزلازل مسقط رأسي، هاتاي فحسب، بل ضربت عشر مقاطعات أخرى في تركيا ضربة مباشرة. في مدينتي، كان الدمار المادي الأفدح، حيث دُمر 000 14 مبنى. ولحقت أضرار جسيمة بـ 000 70 مبنى إضافي. تصوروا أن يُدمر بالكامل واحد من كل خمسة مبان في مانهاتن.

بعض الأماكن من ذكريات طفولتي الآن لم تعد موجودة. أنا في هذه القاعة اليوم لأن مبنانا لم ينهار. لم ينهار لأن مقاولنا طبق معايير عالية جعلت المبنى مقاوما للزلازل. مع ذلك، لم نتمكن من العودة إلى منزلنا، حيث استمرت الهزات الارتدادية ولم تكن الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء متوفرة. عشنا في سيارتنا لمدة أسبوع. كنا سبعة أشخاص. شعرنا في الغالب بالبرد داخل السيارة لأننا لم نتمكن من تشغيل المحرك إلا من حين لآخر. إذا نفد الغاز، فلن نتمكن من الحصول على المزيد.

كنا ممتنين لمن قدم لنا البطانيات. كنا محظوظين لأننا تمكنا من البقاء في عربة قطار لمدة أسبوع آخر. هناك، شعرنا أخيرا بالدفء. في نهاية المطاف، انتقلنا في جميع أنحاء البلد للبقاء مع بعض الأقارب. عدنا إلى هاتاي بعد بضعة أسابيع لمحاولة إعادة بناء حياتنا مرة أخرى.

في الأيام التي أعقبت الزلازل، كنا دائما حائرين بين فرحة الأخبار السارة وحزن الأخبار السيئة. لعدة أيام لم نتمكن من التواصل مع العديد من الأصدقاء والأقارب بالهاتف. لم نكن متأكدين من عاش

ومن مات. وسعدنا عندما كنا كتشف أن شخصا ما كان على قيد الحياة. حتى أننا شهدنا معجزات: أُنقذ خمسة من أقاربنا بعد 020 1 ساعة تحت الأنقاض. ظلوا على قيد الحياة بفضل زجاجات المياه سعة لترين التي كانت بجوار أسرتهم. ولكن بعد ذلك سحقنا عندما سمعنا نبأ الوفيات. لقد فقدت العديد من الأقارب الأقربين والبعيدين، وكذلك الأصدقاء الأعزاء والمعلمين الذين لن يعودوا أبدا.

إجمالا، فقد أكثر من 000 50 شخص حياتهم في بلدنا نتيجة لهذه الزلازل. ما يقرب من نصف هؤلاء القتلى كانوا في مدينتي. كما شكل إخراج جثثهم من تحت الأنقاض تحديا. انتظرنا لساعات وحتى أيام لدفنهم بشكل لائق. عندما تلقينا رفاتهم، شعرنا بالارتياح. انتابننا طائفة من المشاعر الجياشة في فترة أيام.

كما شهدنا كوارث متتالية، إذ استغرق إخماد الحرائق التي اندلعت في الموانئ البحرية بسبب انهيار الحاويات أياما. كما اندلعت حرائق في الشوارع. وعاش العديد من الناجين في الشوارع وسط الغبار والأنقاض، وعانوا من الطقس البارد والأمطار الغزيرة. ثم تحول هذا المطر إلى فيضانات، مما أسفر عن مقتل المزيد من الناس وتسبب في مزيد من الدمار. في غضون أيام قليلة، شهدنا زلازل وحرائق وفيضانات. وجعلنا نتساءل عما إذا كانت هذه هي نهاية العالم. لقد ضربت الزلازل منطقة كبيرة بمساحة العديد من البلدان الممثلة في هذه الجمعية. بعد الزلازل مباشرة، انهارت الطرق والسكك الحديدية، مما جعل النقل صعبا.

لذلك، كان من المستحيل على السلطات تقديم مساعدة كبيرة على الفور. في البداية، اعتمد جميع الضحايا على بعضهم البعض لإزالة الأنقاض وإنقاذ الآخرين وتقديم المساعدات. وعندما حشدت سلطاتنا ومنظماتنا غير الحكومية والمتطوعون من بلدان عديدة في جميع أنحاء العالم جهودهم للمساعدة، رفع ذلك معنوياتنا.

ورأينا العديد من فرق البحث والإنقاذ الأجنبية في الشوارع. وكانت تساعد المسؤولين الأتراك. ورأينا كذلك مركبات الأمم المتحدة وموظفيها. وبالنيابة عن جميع ضحايا الزلزال، أود أن أعرب عن عميق امتناننا لجميع الدول التي دعمتنا في هذه الأيام الصعبة.

لا يمكننا التنبؤ بالكوارث الطبيعية. ولكن يمكننا بالتأكيد أن نكون مستعدين كلما وأينما حدثت. لهذا السبب أردت أن أروي قصتي. أريد أن يفهم الناس ما يشعر به ضحية الكارثة والتجربة التي يمر بها. ويحدوني الأمل في أن يكون هناك عدد أقل من ضحايا الكوارث مثلي في جميع أنحاء العالم نتيجة للعمل في الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد كيلينش على بيانه المثلج للصدور والذي يجعلنا نشعر بالخجل.

تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.70. وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة 12 أيار/مايو 2023، وبالنظر إلى القائمة الطويلة للمتكلمين المسجلين في الجزء العام، فإنني أحث الوفود بقوة على إدراج أي تعليل للموقف بشأن الإعلان السياسي في بياناتها في الجلسة العامة، بدلا من الإدلاء ببيان تعليلا للموقف في هذه المرحلة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.70، المعنون "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.70؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.70 (القرار 77/289).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة شرحا للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدهم.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة مارين سيفيلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلمت بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأخذ الكلمة بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. في

البداية، نقدر جهود أستراليا وإندونيسيا في تيسير المفاوضات بشأن الوثيقة التي اعتمدت مؤخرا بتوافق الآراء (القرار *77/289*). غير أننا نود أن نسجل ما يلي.

أولا، تجري المناقشة بشأن الحد من أخطار الكوارث وسط أزمة عالمية متعددة الأوجه لها أثر مدمر لا سيما على البلدان النامية وتلزمنا بأن نتصدى بفعالية، في جملة أمور، لتزايد تواتر الكوارث وحِدَّتها، نظرا لعواقبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الوخيمة والسلبية.

ثانيا، إذا أدركنا أن إطار سنداي جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فمن الضروري أن نفهم أن تنفيذه الكامل هو جزء من جهودنا المشتركة، من بين أمور أخرى، لاعتماد نهج قائم على تقييم المخاطر للتنمية المستدامة. وبالتالي فإن إطار سنداي هو جزء من نفس خطة عام 2030 التي تدعو الدول إلى الامتناع عن وضع وتنفيذ تدابير اقتصادية ومالية وتجارية من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتي تعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية.

ولكن، كيف يمكننا حقا التحدث عن التنفيذ الكامل والفعال لخطة عام 2030 وإطار سنداي عندما يمنع أكثر من 30 بلدا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العديد من أعضاء مجموعة أصدقائنا، من المضي قدما بفعالية في تنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث أو الوصول إلى الأموال اللازمة لمعالجة عواقب الكوارث من مختلف الأنواع؟ ويجب الاعتراف بأن التدابير القسرية الانفرادية تشكل أيضا عقبات أمام جملة أمور منها بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية ونقل التكنولوجيا التي تشتد الحاجة إليها. ولذلك، من المقلق إلى حد ما أنه على الرغم من كون أن هذه حقيقة معروفة على نطاق واسع، اخترنا في الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى أن نظل صامتين بشأن هذه المسألة الحيوية لأكثر من ثلث البشرية.

وفي هذا السياق، نشدد على الحاجة الملحة إلى جميع الوسائل والظروف التمكينية للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار سنداي على الصعيدين المحلي والوطني، فضلا عن معالجة حالات الخطر والضعف، مع تعزيز قدرة الناس والمجتمعات على الصمود. وتحقيقا لهذه الغاية، يتحتم وضع حد كامل وغير مشروط لتطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي لا تسبب ألما شديدا لشعوبنا فحسب، بل كذلك تعوق تنفيذ إطار سنداي ذاته.

وبناء على ذلك، ترى مجموعة الأصدقاء التي ننتمي إليها أن الوثيقة التي اعتمدت مؤخرا غير مكتملة وأنها ستظل كذلك إلى أن تعكس حقا مسألة لها تأثير مباشر على تنمية بلايين البشر. إن التدابير القسرية الانفرادية حقيقة مؤسفة لم يعد من الممكن تجاهلها، خاصة بالنظر إلى الشدة المقلقة والمتزايدة للكوارث المناخية في السنوات الأخيرة والعقبات التي تشكلها تلك التدابير في تقديم المساعدة وتسهيل جهود الرعاية والإغاثة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص تقديري لسعادة السيد ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد أرماناثا ناصر، الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، اللذين أدارا باقتدار وأناة المناقشات والمفاوضات المعقدة في المشاورات غير الرسمية بشأن الإعلان السياسي المعتمد بوصفه القرار *77/289*. وأنا واثق من أن أعضاء الجمعية سيشاركونني في الإعراب لهم عن خالص تقديرنا.

وكما يعلم الأعضاء، عملا بالقرار 76/204، يتألف هذا الاجتماع رفيع المستوى أيضا من جزء عام وأربعة حلقات نقاش تفاعلية لأصحاب المصلحة المتعددين وجزء ختامي. وسيعقد الجزء العام مباشرة بعد هذا الجزء الافتتاحي وسيستمر حتى الساعة 13/00 ويستأنف الجزء العام بعد ظهر اليوم من الساعة 15/00 إلى الساعة 21/00 مساء في هذه القاعة. وستعقد حلقات نقاش الخبراء الأربعة لأصحاب المصلحة المتعددين والجزء الختامي في قاعة مجلس الوصاية غدا، كما أعلن في البرنامج.

وقبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين في الجزء العام، أود أن أذكر الوفود بأنه، كما ذكرت في رسالتي المؤرخة 11 أيار/مايو، ستقتصر البيانات على ثلاث دقائق لفرادى الوفود وخمس دقائق للبيانات التي يدلى بها باسم مجموعات الدول.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة كاتالين نوفاك، رئيسة هنغاريا.

الرئيسة نوفاك (*تكلمت بالإنكليزية*): بدت أوروبا قارة هادئة ومسالمة في السنوات السبعين الماضية. فماذا نرى الآن؟ جوائح وكوارث وفيضانات وحرائق وحرب وحشية في أوكرانيا. إن عالمنا الأوروبي ليس هو نفسه الذي كنا نظن أنه سيكون عليه الآن. علاوة على ذلك، نعاني من الصورة المحزنة للمهود الفارغة، ونواجه أزمة ديموغرافية خطيرة في عالمنا الغربي.

أنا كاتالين نوفاك، أول امرأة تتولى رئاسة المجر، ولدي ثلاثة أسباب لأكون هنا مع الجميع اليوم. أولا، نحن الهنغاريين نتضرر من الحرب في جارتنا الجنب، أوكرانيا. كما إننا نتضرر من التدهور الديمغرافي والتحديات التي لم نواجهها من قبل. ثانيا، نشعر بالتعاطف مع البلدان الأكثر عرضة للتأثر بالكوارث الطبيعية منا. ثالثا، أنا فخورة بأن أكون حاضرة في جلسة يرأسها رئيس هنغاري للجمعية العامة، السيد تشابا كوروشي.

إن هنغاريا بلد متوسط الحجم في قلب أوروبا، ويبلغ عدد سكانه 10 ملايين نسمة. وليست لدينا بحار أو موارد طبيعية كبيرة. غير أننا، بمواردنا وظروفنا المحلية، بذلنا جهودا جبارة لمساعدة المحتاجين. فمن خلال إطار برنامج "هنغاريا تساعد" وحده، رعت هنغاريا منذ عام 2017 حوالي 300 مشروع إنساني ومشروع إعادة تأهيل في 54 بلدا، أي ما يتجاوز قيمته 100 مليون دولار.

في ليلة 6 شباط/فبراير الباردة، ضرب زلزال بقوة 7.8 درجة تركيا وسورية وأودى بحياة حوالي 000 50 شخص، متسببا في أضرار تزيد عن 100 بليون دولار. وكانت هنغاريا هناك للمساعدة منذ اللحظة الأولى. وقد زرت شخصيا الرئيس أردوغان والشعب التركي وحلقت فوق مقاطعة هاتاي، وهي المنطقة الأكثر تضررا من الكارثة. إنني فخورة بأن ما مجموعه 167 متخصصا مجريا و 29 كلب إنقاذ أنقذوا حياة 35 شخصا. وبالإضافة إلى ذلك، زودنا تركيا بأكثر من 100 طن من الأدوية والمعدات الطبية، كما نقدم المساعدة لإعادة بناء مركز ثقافي وكنيسة. وكذلك قدمنا 47 طنا من المساعدات السريعة، ووفرنا الرعاية والسكن للشعب السوري الذي تضرر بشكل مباشر من الزلزال. ونشرت ثلاث وحدات طبية سريرية في سورية في المناطق الأكثر تضررا.

هذا مجرد مثال حديث يوضح مدى أهمية ليس فقط حماية أنفسنا، بل كذلك مساعدة بعضنا بعضا. ولذلك السبب أطلقنا برنامج هنغاريا تساعد، بغية تقديم مساعدة سريعة وفعالة عندما تشتد الحاجة إليها. وقد كنا هناك للمساعدة في الفيضانات التي اجتاحت باكستان العام الماضي، وفي العام الذي سبقه في الزلزال الكرواتي والأعاصير الفتاكة وعند ثوران بركان جبل نيراغونغو.

سؤال أخير – لمن نريد أن ننقذ كوكبنا، إن لم يكن للجيل القادم؟ إننا بحاجة إلى أسر قوية، حيث يمكننا تعليم أطفالنا رعاية بيئتهم الخاصة ومساعدة المحتاجين. ومعا، يمكننا أن نفعل المزيد لبناء مستقبل آمن ومستدام. وهنغاريا مستعدة للمساعدة. وقد زار قداسة البابا فرنسيس المجر قبل بضعة أسابيع فقط وقال: "دعونا نعطي مستقبلا من الأمل، وليس الحرب، للأجيال القادمة. مستقبل من المهود وليس من القبور". أتمنى أن تصبح كلماته حقيقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس جمهورية زامبيا.

السيدة نالومانغو (زامبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أدلي ببياني الوطني، أود أن أعرب عن تضامننا إزاء اتخاذ القرار 289/77 بشأن الإعلان السياسي. وبالنيابة عن حكومة جمهورية زامبيا، نشيد بعمل الميسرين المشاركين بشأن الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة لإطار سنداي ونشكر جميع الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء. يدعم إعلان زامبيا النص المعتمد، الذي نأمل أن يمكن الدول من التعجيل بتنفيذ إطار سنداي.

وأود أن أدلي الآن ببياننا الوطني.

في البداية، أعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث على عقد هذه الجلسة الهامة.

يجري استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث في لحظة حرجة من تاريخنا التنموي العالمي. فنحن نقترب من منتصف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة والتقييم العالمي لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز حتى الآن يبعث على القلق الشديد. فنحن نشهد تزايد نطاق تواتر وشدة الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، مع آثارها المدمرة، التي تقوض تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بشكل عام. ولذلك لا يمكننا المبالغة في التأكيد على الحاجة الملحة إلى تسريع تنفيذ إطار سنداي كجزء لا يتجزأ من خطة عام 2030.

ونعرب عن تقديرنا ونشيد بدعوة الأمين العام إلى حماية كل فرد على وجه الأرض من خلال التغطية الشاملة لنظم الإنذار المبكر. غير أن معظم البلدان النامية تفتقر إلى الاستثمارات الكافية في نظم التنبؤ والإنذار المبكر من أجل اتخاذ إجراءات مبكرة فعالة وشاملة، بما في ذلك التأهب للكوارث والاستجابة لها.

وندعو إلى تعزيز الدعم الدولي من الشركاء الإنمائيين في إدماج الحد من أخطار الكوارث في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة ذات الصلة.

وقد اتخذت زامبيا التدابير الرئيسية التالية، في جملة أمور، لتعزيز إدارة مخاطر الكوارث في سياق الخطاب المتعلق بتغير المناخ:

أولا، أنشأنا هيكلا قويا متعدد الأبعاد لإدارة الكوارث على جميع مستويات المجتمع والحكومة، يسمح بمشاركة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء في إدارة أخطار الكوارث.

ثانيا، أدرجنا الحد من أخطار الكوارث في التخطيط الإنمائي بغية ضمان أن يكون الإطار الإنمائي الوطني مزودا بالوعي بالمخاطر.

وفي الختام، وبصفتنا رئيسا لمجموعة المفاوضين الأفارقة المعنية بتغير المناخ، نتطلع كذلك إلى مشاركة بناءة بشأن ترتيبات التمويل لمعالجة الخسائر والأضرار في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء جمهورية غيانا التعاونية.

السيد فيليبس (غيانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانات التي سيدلى بها بالنيابة عن الجماعة الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة ومجموعة الـ 77 والصين.

يعقد استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، تحت شعار "العمل معا للحد من المخاطر من أجل مستقبل قادر على الصمود"، في وقت حرج بالنسبة لنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فمنطقتنا هي ثاني أكثر مناطق العالم عرضة للكوارث. ففيما بين عامي 1997 و 2017، وقعت واحدة من كل أربع كوارث وما يزيد قليلا عن 50 في المائة من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم آثار المخاطر الطبيعية، مع ارتفاع منسوب مياه البحر وزيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية.

فلا بد من بذل المزيد من الجهود لمعالجة العوامل التي تدفع المخاطر الكامنة التي تسهم في حدوث الكوارث. والتعاون والدعم الدوليان أمران حاسمان للحد من التعرض للكوارث، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية والتقنية وتقاسم أفضل الممارسات وتعزيز تبادل المعارف وبناء القدرات. وقد أحرزنا تقدما متواضعا، منذ اعتماد إطار سنداي، في تنفيذ تدابير الحد من أخطار الكوارث. وعلى الصعيد الوطني، تتضمن استراتيجية غيانا للتنمية منخفضة الكربون 2030 بناء القدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ وتحسين إدارة مخاطر الكوارث وتعزيز تدابير التكيف في المجتمعات الضعيفة. وعلى الصعيد الإقليمي، وضعت الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث الاستراتيجية الإقليمية الشاملة لإدارة الكوارث وإطارا للبرمجة للفترة (2014-2024)، واللذين يهدفان إلى تعزيز إدارة مخاطر الكوارث والحد من تعرض المنطقة للكوارث. وتجد الاستراتيجية اعترافا وتقييما كبيرين من قبل الدول المشاركة والشركاء على حد سواء، باعتبارها

الإطار الشامل والأساس للتنسيق والتعاون لتعزيز إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في جميع أنحاء المنطقة.

وعلى الرغم من جهودنا، ما زلنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نواجه تحديات كبيرة في الحد من أخطار الكوارث. ومرة أخرى، يتمثل التحدي الرئيسي في محدودية الموارد المالية والتقنية المتاحة لبلداننا لتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث، ما يحد من قدرتنا على الاستثمار في الهياكل الأساسية والنظم اللازمة للحد من تعرضنا للكوارث.

وقد أعاق تصنيف العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية كبلدان متوسطة الدخل إمكانية حصولها على التمويل التساهلي، وهو أمر بالغ الأهمية لتنميتها الشاملة، بما في ذلك بناء القدرة على الصمود. ولذلك، نتطلع إلى الإنجاز المبكر لمؤشر الأمم المتحدة المتعدد الأبعاد للضعف، الذي سيحدد بموضوعية ضعف بلداننا وقدرتها على الصمود ويتجاوز معيار الناتج المحلي الإجمالي الضيق لتخصيص الدعم المالي للبلدان النامية. ونتطلع أيضا إلى الإسراع بإنشاء صندوق الخسائر والأضرار، الذي سيكون حاسما بالنسبة للبلدان الأضعف والأكثر تضررا من آثار تغير المناخ. وندعو كذلك إلى التنفيذ العاجل للالتزام بتقديم 100 بليون دولار سنويا للعالم النامي.

والبلدان الأقل إسهاما في تغير المناخ هي الأكثر تضررا منه. لذلك فهي ليست مسألة إحسان بل عدالة مناخية عندما نطلب الوفاء بالالتزامات. إن العدالة المناخية نهج شامل يعالج الدوافع الأساسية لتغير المناخ ويعزز المساواة والإنصاف في توزيع فوائد وكلفة العمل المناخي. والعدالة المناخية والتضامن الدولي أمران هامان للتصدي لتحديات تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة.

وأختتم ملاحظاتي بدعوة الجميع في كل دولة إلى العمل من أجل الوفاء بالتزاماتهم تجاه إطار سنداي. وستواصل غيانا القيام بدورها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس الوزراء ووزير التعليم والتدريب ووزير الشرطة وخدمات الإطفاء وخدمات الطوارئ ووزير القوات المسلحة لصاحب الجلالة في مملكة تونغا.

السيد سوفاليني (تونغا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أحضر الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من أخطار الكوارث للفترة 2015-2030، الذي يتيح لنا فرصة لتقييم التقدم الوطني والتحديات والحلول المبتكرة في تحقيق الأهداف المتوقعة في إطار سنداي.

وأشيد بالاختتام الناجح لعملية التفاوض بشأن الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (القرار 289/77)، الذي اشترك في تيسيره باقتدار سفيرا أستراليا وإندونيسيا وممثلاهما الدائمان. وتؤيد تونغا الإعلان واعتماده.

ونعيد تأكيد التزامنا بالتنفيذ الكامل لإطار سنداي، وأنا واثق من أن نتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد اليوم ستسمح لنا بتحديد الحلول المبتكرة والثغرات في السياسات والممارسات، لا سيما اعترافا بالمشاهد الطبيعية المتغيرة للمخاطر بسبب تزايد معدل المخاطر الشديدة المرتبطة بالمناخ.

وقد أحرزت تونغا تقدما في تنفيذ المشاريع في المجالات المتعلقة بفهم مخاطر الكوارث وتعزيز الحكم من أجل تحسين إدارة مخاطر الكوارث والاستثمار في الحد من أخطار الكوارث من أجل القدرة على الصمود وتعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة. ويتماشى ذلك أيضا مع استراتيجية منطقتنا لعام 2050 لقارة المحيط الهادئ الزرقاء.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، لا تزال تونغا متأثرة بشدة بالأخطار المتصلة بالمناخ. لقد كافحنا من أجل البقاء على قيد الحياة من وطأة الكوارث المرتبطة بالمناخ، على الرغم من كوننا مساهمين مهملين في أزمة المناخ. وكما ورد في التقرير، لا يوجد بلد على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 بسبب العقبات التي تشمل تزايد النوازل الطبيعية الكارثية وجائحة مرض فيروس كورونا والتوترات الجيوسياسية والقيود على القدرات التقنية والبشرية.

وواضح أن هناك ثغرات كبيرة في الحصول على الموارد المالية للمبادرات الرامية إلى تعزيز الحكم والقدرات المؤسسية. ويشكل ذلك

أيضا تحديا رئيسيا لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. إن نظام التمويل الحالي المتصل بالكوارث مدفوع إلى حد كبير بالاستثمارات التفاعلية والتعويضية للاستجابة في مرحلة ما بعد الكوارث، وكلها تعوق التقدم.

لقد نزحت آلاف الأسر، في كانون الثاني/يناير من العام الماضي، بسبب ثوران بركان هونغا تونغا – هونغا هاباي وما أعقب ذلك من أمواج تسونامي. وقد ورد في التقارير أن ذلك الحدث، الذي يحدث مرة واحدة كل 000 1 عام بأنه مطرقة صهارة، ولد أكبر انفجار في الغلاف الجوي سجلته الأدوات الحديثة. فمكاسبنا الإنمائية التي حققناها بشق الأنفس جرفها حدث واحد. إن سرعة قدرات مجتمعاتنا وحكوماتنا على توقع الكوارث وإدارتها التي لم تقو على المواكبة أمر يثير القلق. وقدر البنك الدولي الأضرار التي لحقت بالاقتصاد من جراء ذلك الانفجار وأمواج تسونامي بما يعادل 30 في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي لتونغا.

وبناء على ذلك، فإننا بحاجة إلى جهود فعالة ومتكاملة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث تعزز القدرة على الصمود. إننا بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في فهم الدوافع الأساسية للبنية الاجتماعية للمخاطر. ونحتاج إلى تدخلات للحد من أخطار الكوارث تستهدف تعزيز الحوكمة والقدرات المؤسسية. ولذلك ينبغي أن تركز نتائج عملية استعراض منتصف المدة على وضع سياق لعمليات المبادرات الإنمائية المستنيرة للمخاطر من خلال استثمارات موجهة نحو أهداف. غير أنه لا يمكن تحقيق ذلك إذا خصصت الاستثمارات والموارد على أساس تجزيئي. إننا بحاجة إلى نهج شامل وكلي لتمويل تدخلات الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك مرفق الخسائر والأضرار.

وختاما، تدعو تونغا إلى إجراء استعراض لنظام تمويل الكوارث ونظام التنفيذ اللذين سيحددان الحلول للحد الفعال من أخطار الكوارث، إذ نتطلع إلى الانخراط البناء مع جميع الوفود خلال اليومين المقبلين. وينبغي أن يرشدنا استعراض إطار سنداي والإعلان السياسي بشأنه إلى الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف النبيلة لإطار سنداي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء إسواتيني.

السيد ماسوكو (إسواتيني) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر مملكة إسواتيني الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد اليوم بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، والذي سنفكر فيه في التقدم الذي أحرزته البلدان في تنفيذ ذلك الإطار الهام. لا شك أن إطار سنداي جمع عددا كبيرا من أصحاب المصلحة للعمل على المستويين المحلي والدولي. إنه جهد تعاوني سيعجل بالحد من المخاطر وبناء مستقبل مرن.

ومما لا شك فيه أن تمويل إدارة مخاطر الكوارث هو أحد أكبر التحديات التي تواجه بلدا ذا اقتصاد صغير، مثل بلدنا. ويؤدي التمويل غير الكافي إلى إبطاء تنفيذ خطط إدارة مخاطر الكوارث ويترك الجميع عرضة للخطر، حتى عندما تكون المخاطر معروفة ويمكن الوقاية منها. وعلى الرغم من أن بلدنا يسير في طريقه إلى إنشاء صندوق لإدارة أخطار الكوارث، فإن هناك بالفعل مخاوف من أنه قد لا يتم تمويله بشكل كاف لتغطية تكلفة الخسائر والأضرار الناجمة عن تأثير تغير المناخ. وذلك يستدعي من الممارسين والمؤسسات المعنية بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث العمل معا لمنع الازدواجية واستخدام الموارد المحدودة إلى أقصى حد ممكن.

وستعمل إسواتيني على إضفاء الطابع المؤسسي على المراقبة المنهجية للمخاطر من خلال تطوير إطار لرصد إدارة مخاطر الكوارث، وكذلك من خلال تنفيذ الإطار العالمي لتقييم المخاطر، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. ستواصل إسواتيني العمل مع المكتب والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتحسين فهم المخاطر، وهي إحدى أولويات إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. كما إنها ستطلق منصة وطنية للحد من مخاطر الكوارث، ستضمن المشاركة النشطة والهادفة للمجتمعات وجميع قطاعات مجتمعنا أو اقتصادنا في الحد من مخاطر الكوارث.

وقد حققت مملكة إسواتيني العديد من الإنجازات المنبثقة عن تنفيذ إطار سنداي، بما في ذلك صياغة الاستراتيجية الوطنية للمرونة،

وخطة الاستعداد للأعاصير المدارية، وتعبئة أصحاب المصلحة لتحسين التأهب للكوارث وإدراج الحد من مخاطر الكوارث في المساهمات المحددة وطنيا. وقد أدى تأثير تغير المناخ، الذي تجلى في فترات الجفاف الطويلة والفيضانات وموجات الحر، المصحوبة بارتفاع معدل البطالة، إلى أن يعيش ما لا يقل عن 20 في المائة من السكان في انعدام أمن غذائي مزمن.

وقد وفرت الحكومة منذ فترة طويلة شبكات أمان للسكان من خلال التحويلات النقدية. وعلى الرغم من أن ذلك ضروري ومفيد على المدى القصير، فهو غير مستدام، وبالتالي يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه البلد في المعالجة المستدامة لسبب انعدام الأمن الغذائي المزمن، الذي نفهم أنه تأثير تغير المناخ. ولبناء القدرة على الصمود، تم الشروع في العديد من البرامج الأخرى التي تستهدف السكان المعرضين للخطر بشكل مزمن. وأحد هذه البرامج، وهو برنامج الزراعة للأسر المعيشية التي يقودها أطفال، وهو مبادرة حكومية يدعمها مختلف أصحاب المصلحة، بدأ بالفعل يحقق نتائج مثيرة للإعجاب. فتُزَوَّد الأسر المعيشية الأكثر ضعفا التي يقودها أطفال بالمدخلات الزراعية وتُقَدَّم لها المساعدة في زراعة أشجار الفاكهة لإنتاج غذائها. ولكنها تظل تحتاج إلى معدات الري لتكون قادرة على الصمود في وجه الجفاف.

وتدرك مملكة إسواتيني أن إدارة مخاطر الكوارث يجب أن تكون جزءا من سياسة الحكومة وبرامجها، لأن التنمية المستدامة ستكون بعيدة المنال بدونها. وفي ذلك الصدد، أُدْرِج الحد من مخاطر الكوارث في سياسة إدارة المياه لعام 2017 والخطة الوطنية لإدارة الجفاف لعام 2019 وخطة التنمية الوطنية لعام 2022 والعديد من الخطط الحكومية الأخرى.

وفي محاولة لتحقيق أهداف وأولويات إطار سنداي، تقوم مملكة إسواتيني حاليا بمراجعة قانون إدارة الكوارث لعام 2006، الذي سيعزز إدارة الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث. ويسترشد ذلك الاستعراض بالمعارف السائدة وأفضل الممارسات على الصعيد العالمي، فضلا عن خبراتنا الخاصة التي جمعناها على مدى السنوات السبع الماضية. إن الجفاف في الفترة 2015-2016 ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والأعاصير المتكررة، التي تعاظمت شدتها وفترات عودتها نتيجة لتغير المناخ، زودتنا بمعارف ثرية لنستخدمها تجاه مستقبل أفضل وقادر على مواجهة المخاطر.

فقد دمرت آلاف المباني السكنية للمسنين والأسر التي يقودها أطفال بسبب الأمطار الغزيرة والأعاصير المدارية. ورفع البلد مستوى الوعي بأهمية الالتزام بقوانين البناء وشيد كذلك ما لا يقل عن 800 مبنى سكني محسن في إطار جهود إعادة البناء للأفضل. وشهد البلد تعاونا قويا بين قواته الأمنية والقطاع الصحي والقطاع الخاص والجماعات الدينية، الذي أثبت فعاليته خلال عمليات الطوارئ المشتركة للاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا. ونعتبر ذلك التعاون أفضل ممارسة للحد من الكوارث السريعة الحدوث.

وبالنيابة عن شعب مملكة إسواتيني وحكومة جلالته، أود أن أشكر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وشركاءنا الدوليين على دعمهم في تعزيز الحد من مخاطر الكوارث في بلدنا. وأشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتعلم في هذا المحفل، لأنه سيعزز معرفتنا وتصميمنا على الحد من أخطار الكوارث.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير التعليم والتنمية المستدامة والابتكار والعلوم والتكنولوجيا والتدريب المهني في سانت لوسيا.

السيد إدوارد (سانت لوسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد واجهت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية منذ وقت طويل تحديات غير متناسبة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، بسبب جغرافيتنا وصغر حجمنا واقتصاداتنا المفتوحة، ما يجعلنا معرضين للصدمات الخارجية وضعفاء للغاية في مواجهتها. ونواجه كذلك مخاطر متزايدة من حيث وقوع الكوارث وعواقبها، لا سيما في مجالات تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير والزلازل والبراكين.

وبوصفنا دولا ساحلية كليا أو غالبا، فإن تركز السكان والأراضي الزراعية والهياكل الأساسية المدنية والتنمية الاقتصادية في المناطق

الساحلية، يزيد من حدة ضعفنا المتأصل أمام الكوارث الطبيعية. وتستخدم الوكالة الكاريبية لإدارة الطوارئ في حالات الكوارث الاستراتيجية الإقليمية الشاملة لإدارة الكوارث كوسيلة لمنطقة البحر الكاريبي لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015–2030. ويشكل إطارها الشامل الأساس للتنسيق والتعاون لتعزيز إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في جميع أنحاء منطقتنا.

إننا في منتصف تنفيذ اتفاقات عام 2015، وقد توقف التقدم وتراجع في بعض الحالات. ولنكن واضحين – لم ينتج ذلك عن تأثير جائحة مرض فيروس كورونا فحسب، بل نتج كذلك عن ضعف النظام متعدد الأطراف وعدم إحراز تقدم في التصدي لتغير المناخ. وقد تضررت اقتصاداتنا بشدة، ونحن عند نقطة تحول الديون التي لا يمكن تحملها. إن الزيادة الملحوظة في أوجه عدم المساواة والحواجز بين علم المخاطر والإدراك واتخاذ القرارات المستنيرة بالمخاطر تزيد من تعقيد ضعفنا. وإزاء تلك الخلفية، يصل ممثلو الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إلى هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من أخطار الكوارث للفترة 2015–2030 برسالة واحدة واضحة – لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. فالتصحيح العاجل للمسار أمر حتمي.

إن المخاطر تنشأ وتتراكم بشكل أسرع من قدرتنا على توقعها وإدارتها وتقليلها. وهي تجلب عواقب وخيمة بشكل متزايد على الناس وسبل العيش والمجتمع والنظم الإيكولوجية التي نعتمد عليها. والمساوئ والخصائص الهيكلية المشتركة لدولنا الأعضاء لا تضعنا في وضع اقتصادي غير مؤات بمنع وفورات الحجم فحسب، بل كذلك تعوق التنمية المستدامة بالحد من قدرتنا على الانتعاش بعد وقوع كارثة، بشكل أكبر من إعاقتها قدرات الاقتصادات الأكبر والأكثر تنوعا. ولذلك، ترى الجماعة الكاريبية أنه من أجل اتخاذ إجراءات هادفة تعجل بالتقدم نحو تحقيق أهداف سنداي في دولنا الأعضاء، يجب النهوض بالأولويات الحاسمة التالية.

أولا، يجب علينا بناء القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المتعددة المعقدة وتعزيز البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك من خلال تحسين قوانين البناء وتحديث الهياكل القائمة وإنشاء أنظمة اتصالات وطوارئ أقوى.

ثانيا، يجب علينا أن نعزز نقل التكنولوجيا، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر المعززة التي يمكن أن تنبه الناس بسرعة وفعالية إلى الأخطار المحتملة من خلال توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب. ويشمل ذلك بناء أنظمة البث والإنذار في حالات الطوارئ وضمان أن يعرف الناس ما يجب القيام به في حالة وقوع كارثة طبيعية. ومن ذلك المنطلق، ترحب الجماعة الكاريبية بمبادرة الأمين العام لنظم الإنذار المبكر للجميع، ويسرها أن أول إطلاق إقليمي لتلك المبادرة في العالم قد تم في منطقة البحر الكاريبي في شباط/فبراير.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تحسين خطط التأهب للكوارث والاستجابة لها، لا سيما من خلال توفير التدريب وبناء القدرات في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء إمدادات الطوارئ والهياكل الأساسية ووضع نظم لتنسيق جهود الاستجابة للكوارث تشمل تدخلات لزيادة القدرات البشرية الوطنية والإقليمية.

رابعا، إن التكيف مع تغير المناخ أمر بالغ الأهمية، حيث يجب على بلدان الجماعة الكاريبية أن تتكيف لمواجهة آثار تغير المناخ، بما في ذلك عن طريق تنفيذ تدابير لتعزيز مصادر الطاقة المتجددة والتخطيط لارتفاع منسوب مياه البحر.

خامسا، يجب علينا أن نبني قدرة المجتمعات المحلية على الصمود من خلال تمكين الناس والجهات الفاعلة المحلية من التأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها وتعزيز مبادرات الحد من مخاطر الكوارث التي تقودها المجتمعات المحلية وضمان دعم الفئات الضعيفة من السكان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كيماني (كينيا).

سادسا، إن زيادة تمويل مخاطر الكوارث في جميع أنحاء المنطقة أمر أساسي ويرتبط ارتباطا وثيقا بالحوار الأوسع نطاقا بشأن الإصلاح المطلوب لتمويل التنمية الدولية والنظام المالي الدولي. ويجب أن تأخذ

تلك الإصلاحات في الاعتبار، في سياق الحد من أخطار الكوارث، كيفية تقييم الضعف عند الحصول على تمويل التنمية. ويمكن للمناقشات الجارية بشأن إنشاء مؤشر متعدد الأبعاد للضعف ومبادرة بِرِدْجْتَاون أن تقدم الدعم لزيادة تمويل مخاطر الكوارث.

وإذا أردنا أن نحرز تقدما ملموسا، فينبغي ترسيخ تلك الإجراءات الستة ذات الأولوية في الصكوك ذات الصلة التي تمكن من التنفيذ، بما في ذلك مخطط التنمية المستدامة الجديد للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعتمد في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي ستستضيفه أنتيغوا وبربودا في عام 2024.

وقد اعتمدنا إعلانا سياسيا (القرار 289/77) يعيد تأكيد التزامنا الجماعي بالتنفيذ الكامل لإطار سنداي، بما في ذلك مبادئه التوجيهية. ويتعين علينا أن نضمن ألا تظل مجرد كلمات على ورق بل تترجم إلى أفعال ملموسة في العالم الحقيقي نحو أهدافنا المشتركة. وتظل الجماعة الكاريبية شريكا ملتزما وهي مستعدة للعمل مع الجميع لضمان التنفيذ الكامل والهادف لإطار سنداي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون إدارة الأزمات.

السيد لينارتشيتش (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، تركيا، ومقدونيا الشمالية، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، والبلد المرشح المحتمل جورجيا، فضلا عن أندورا.

إننا نجتمع في وقت يتسم بمخاطر أكثر من أي وقت مضى. لقد تغير مشهد المخاطر بشكل عميق منذ إطلاق إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 في عام 2015. إن القائمة طويلة وآخذة في الازدياد على الرغم من بذلنا قصارى جهدنا. إن أوجه الضعف التي كشفتها جائحة مرض فيروس كورونا، والآثار الكارثية لأزمة المناخ – بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى التي باتت أكثر حدة وتواتراً – والكوارث والنزاعات التي من صنع الإنسان جنباً إلى جنب مع الكوارث الطبيعية مثل الزلازل – تلك تحديات هائلة، ويجب أن ننهض لمواجهتها. ولهذا السبب بات من الأهمية بمكان أن أكون هنا اليوم لاستعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، نود أن نشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث ورئيسة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على إتاحة هذه الفرصة للتفكير وإعادة الالتزام.

ما الذي حققناه من خلال وضع القدرة على المجابهة في صميم عملية صنع سياساتنا؟ أولاً، لقد واجهنا أزمة المناخ مباشرة. وفي إطار الاتفاق الأخضر الأوروبي، اعتمدنا مبادرات لتوسيع نطاق التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتعزيز حماية التنوع البيولوجي ومعالجة التلوث. ثانياً، لقد خططنا للمستقبل. ومن خلال تطوير قدراتنا على الاستشراف الاستراتيجي، يمكننا توقع الاتجاهات والمخاطر والفرص المحتملة بشكل أفضل. ثالثاً، أصبحنا أكثر استعداداً. ومن خلال تعزيز آليتنا الاتحادية للحماية المدنية، قمنا بتحسين إدارتنا لمخاطر الكوارث وأظهرنا تضامن الاتحاد الأوروبي في أفضل حالاته.

ولا تقتصر تلك الإجراءات على أوروبا. لقد عززنا تعاوننا مع البلدان الشريكة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وإنقاذ الأرواح في جميع أنحاء العالم. غير أن ذلك ليس كافياً. وإذ نفكر هنا اليوم في سبيل المضي قدماً، نعلم أنه يجب علينا أن نفعل المزيد. إن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق أهداف إطار سنداي. وبينما نتطلع اليوم إلى عام 2030، يجب أن نستغل هذه اللحظة لإعادة تكريس طاقاتنا وألا ندخر جهداً في تحقيق أهدافنا. ويعمل الاتحاد الأوروبي جاهداً لتحقيق ذلك. وأودّ أن أتشاطر مع أعضاء الجمعية العامة أربعاً فقط من الطرائق التي نفعل بها ذلك.

الطريقة الأولى هي القدرة على مواجهة الكوارث. إننا نعزز قدرتنا على المجابهة في أوروبا بفضل اعتماد خطة أوروبية جديدة – مع دولنا الأعضاء – للقدرة على مواجهة الكوارث وخمسة أهداف للقدرة على مواجهة الكوارث، والتي ستوجه أيضاً حوارنا السياسي مع البلدان الشريكة لنا وتحسّن القدرة على المجابهة في جميع أنحاء العالم.

الطريقة الثانية هي التأهب للكوارث. سنعزز التأهب لدى جميع البلدان، بما في ذلك أكثر البلدان ضعفاً. وسنسهم في مبادرة الأمين العام للإنذار المبكر للجميع، مع إعلان عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن التزامات جديدة بمبادرات، مثل المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية ومرفق تمويل الرصد المنهجي. وستمكننا الإنذارات المبكرة القوية من زيادة العمل الاستباقي والمبكر.

وتنطوي الطريقة الثالثة على التمويل. سنواصل زيادة التمويل للتكيف والقدرة على تحمل تغير المناخ، مع التركيز على البلدان الأكثر ضعفاً وإعادة البناء بشكل أفضل. ونتطلع إلى المشاركة البنّاءة في تنفيذ ترتيبات التمويل الجديدة التي تستجيب للخسائر والأضرار، بما في ذلك من خلال آليات التمويل والتأمين المتعلقة بمخاطر المناخ والكوارث. وبهذه الطريقة، سنعزز استجابتنا لمخاطر الخسائر والأضرار الناجمة عن أزمة المناخ في تلك البلدان.

تتعلق الطريقة الرابعة بالتعاون. ويمكننا أن نعالج الأسباب الجذرية للكوارث بتعزيز أوجه التآزر التي تربط بين التنمية والمناخ والمساعدة الإنسانية، فضلاً عن الإدارة الأفضل للموارد الطبيعية. هذا هو المفتاح لبناء القدرة على المجابهة على مستوى المجتمع وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويجب أن نكفل تنفيذ الإطار على نحو متسق مع الخطط الأخرى ذات الصلة. ويجب علينا أيضاً أن نعمل معاً لمعالجة النزوح والهجرة المرتبطين بالكوارث، مع التركيز على الوقاية والقدرة على المجابهة والتكيف.

وقد قطعنا شوطاً طويلاً، ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل جداً. لا يمكننا منع جميع الكوارث. وهذا هو السبب في أننا يجب أن نستعد للأسوأ، بينما نسعى جاهدين لتحقيق الأفضل. والإطار هو أكثر بكثير من مجرد مجموعة من الأهداف – فهو يعني مستقبلاً أفضل وأكثر أماناً ومرونة للناس في جميع أنحاء العالم. يمكننا معاً تحقيق ذلك. ويجب أن نحقق ذلك معاً.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير التنمية الريفية والبحرية وإدارة الكوارث في فيجي.

السيد ديتوكا (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذه الملاحظات بالنيابة عن الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ الحاضرة في الأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا للتوجيه والدعم من جانب جزر كوك بوصفها رئيسة منتدى جزر المحيط الهادئ.

منذ تقديم إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، كان هناك اعتراف متزايد بأن الحد من مخاطر الكوارث يتطلب نهجاً شاملاً ومتعدد أصحاب المصلحة. وفي قارة المحيط الهادئ الأزرق، تشمل العوامل التمكينية الرئيسية الالتزام السياسي القوي، والاعتراف بالحد من مخاطر الكوارث كأولوية رئيسية، والحاجة إلى التعاون فيما بيننا ومع المجتمع العالمي الأوسع من أجل النهوض بجهودنا للحد من الكوارث. ومن خلال إطارنا للتنمية القادرة على الصمود في المحيط الهادئ وشراكة القدرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ الشاملة التابعة لذلك الإطار، سعينا إلى ترجمة المبادئ والأهداف العالمية لإطار سنداي إلى تدابير قابلة للتنفيذ مصممة خصيصاً لسياق جزر المحيط الهادئ. وقد استثمرت بلدان المحيط الهادئ في التكنولوجيا والنظم من أجل الكشف عن المخاطر الطبيعية ورصدها، مما يتيح إصدار الإنذارات والاستجابات في الوقت المناسب. وقد مكّن تحسين القدرات على التنبؤ بالأعاصير وأمواج تسونامي وغيرها من المخاطر من اتخاذ إجراءات مبكرة واستباقية أنقذت أرواحاً لا حصر لها ويسّرت إجراءات الإجلاء الفعالة، مما يؤكد فعالية هذه المبادرات. ويساعدنا العمل الاستباقي على فهم متى نتصرف وأين نركز العمل والتدخلات التحضيرية.

وقد أعلن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ أن منطقة المحيط الهادئ تواجه حالة طوارئ مناخية تهدد سبل العيش والأمان والرفاه لشعوبها ونظمها الإيكولوجية. إن إدماج تدابير التكيف مع تغير المناخ في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث أمر بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى لضمان استعداد منطقتنا للتحديات المتعلقة بالمناخ التي تنتظرنا. إلا أن تمويل الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي في منطقة المحيط الهادئ لا يزال دون المستوى الذي يجب أن يكون عليه. وتواجه منطقة المحيط الهادئ قيوداً على الموارد، بما في ذلك

الموارد المالية المحدودة والخبرة التقنية والبنى التحتية. وللمضي قدماً، نحتاج إلى ربط الدروس المستفادة من عملية استعراض منتصف المدة في سنداي بالعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية بغية ضمان أن يكون البرنامج المقبل للعمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية مدعوماً بالقدرة على الصمود. وفي ذلك الصدد، نحيط علماً بعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية.

تحتاج قارتنا الزرقاء في المحيط الهادئ إلى معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب عن المناخ ومخاطر الكوارث يمكن الوصول إليها وفهمها بسهولة. وينبغي أن تأخذ هذه المعلومات في الاعتبار السيناريوهات الديمغرافية والاقتصادية والمناخية في المستقبل، وينبغي أن تحدد موقع المعلومات المتعلقة بالمخاطر. وبالإضافة إلى الاستعراضات الوطنية الطوعية التي أجراها عدد قليل من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ لإثراء استعراض منتصف المدة لإطار سنداي، تم التكليف بإعداد عدة تقارير مواضيعية على المستوى الإقليمي لتسليط الضوء على الجوانب الإقليمية للقضايا الرئيسية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين على طريق قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وإدماج ذوي الإعاقة، والبنية التحتية المقاومة للمناخ والكوارث، والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية. وقد تشاطرنا نتائج تلك الاستعراضات والتقارير بغية إثراء استعراض منتصف المدة وضمان إدراج الدروس المستفادة والتحديات التي نواجهها والفرص المحددة من منطقتنا في المحيط الهادئ الأزرق وانعكاسها في الإجراءات الرامية إلى تضخيم وتسريع الإجراءات الواعية بالمخاطر.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية بوصفي الوزير المسؤول عن إدارة الكوارث.

أحرزت فيجي تقدماً متواضعاً نحو تحقيق أولويات وأهداف إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث. لقد خفضنا معدل الوفيات المرتبطة بالكوارث بأكثر من 11 في المائة منذ عام 2016 وعززنا التعاون بين الجهات المعنية لتعميم الحد من مخاطر الكوارث في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. ونعزو ذلك إلى التزامنا بضمان اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره إزاء إدارة مخاطر الكوارث، حتى تؤخذ أصوات أكثر الفئات ضعفاً وتعرضاً لمخاطر الكوارث في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن آليات إدارة مخاطر الكوارث التي تنقل المسؤولية والمساءلة إلى السلطات والمجتمعات المحلية هي المفتاح لضمان أن يكون الناس في صميم عملية صنع القرار وضمان تولي الناس مسؤولية إدارة وتقليل مخاطرهم المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والمخاطر التي من صنع الإنسان.

ولا يزال التمويل المخصص لمخاطر الكوارث أحد التحديات الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل دولتنا. وقد لاحظنا التركيز المستمر على تمويل الاستجابة والإنعاش في مرحلة ما بعد الكوارث، بدلاً من المثل الأعلى الموصى به المتمثل في توجيه الدعم التمويلي نحو تدابير الوقاية قبل وقوع الكوارث. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز جمع البيانات وتحليلها مجال حاسم يتطلب دعماً مستمراً. ومن شأن تحسين نظم جمع البيانات والاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة لنظم الرصد والإنذار المبكر أن يعزز إلى حد كبير قدرات تقييم المخاطر. وبجمع بيانات شاملة ودقيقة عن الأخطار وأوجه الضعف والتعرض لها، يمكن لصانعي القرارات أن يكتسبوا فهماً أفضل للمخاطر التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونشير مع التقدير إلى التحسينات في الفهم العام لمخاطر الكوارث والمنهجيات والأدوات المتاحة الآن لتقييم مخاطر الكوارث. ومع ذلك، فإننا نؤكد أننا بحاجة إلى إطلاق العنان للموارد والخبرات التي تكمن داخل القطاع الخاص وإبراز المعرفة والرؤى المتاحة داخل المجتمعات، لا سيما عندما يتعلق الأمر بفهم ومعالجة العوامل الأساسية المساهمة في مخاطر الكوارث. ومن أجل تشجيع الاستثمارات الواعية بالمخاطر، بات من الأهمية بمكان تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي ينطوي على تحفيز التعاون وتحويل النظم والعمليات

الاقتصادية والمالية. وتتمثل إحدى الخطوات الأساسية في جعل اتخاذ القرارات والإبلاغ المسترشدين بالمخاطر إلزاميين بالنسبة لاستثمارات القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء. واعترافاً بأهمية هذا النهج، اتخذت فيجي موقفاً استباقياً بإنشاء مجلس فيجي للأعمال التجارية للقدرة على مجابهة الكوارث الذي يعمل كمنبر لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ممكّناً الجهود المشتركة للتصدي لمخاطر الكوارث وبناء القدرة على المجابهة.

وإذا علّمنا مرض فيروس كورونا شيئاً فهو أن الطريقة الخطّية التقليدية للتفكير في إدارة مخاطر الكوارث أصبحت الآن شيئاً من الماضي. ويجب أن نتقبل الترابط بين المجتمع العالمي والآثار المحتملة العابرة للحدود والطابع غير الخطي للمخاطر النُظُمية. وفي مشهد المخاطر المتغير باستمرار الذي يتفاقم يومياً بفعل آثار تغير المناخ، نواجه أكثر من أي وقت مضى تحديات ستؤثر علينا جميعاً، سواء كان أصل المشكلة محلياً أو دولياً في طابعه. وفي رأيي المدروس أنه يجب علينا، عند المضي قدماً، أن نجدد تركيزنا على الأولويات الوطنية من خلال بناء القدرة على المجابهة في أنظمتنا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمالية وأنظمة البنية التحتية، وأن الفهم الشامل للتفاعل والعلاقات بين النظم سيساعدنا على اتخاذ القرارات التي من شأنها تعزيز المرونة الشاملة لبلداننا.

وتود حكومة فيجي أن تؤكد للأمم المتحدة والمجتمع العالمي أننا سنواصل القيام بدورنا في الجهد العالمي للحد من آثار الكوارث. ونقرّ بالدور القيّم الذي تؤديه المعارف التقليدية في الاستجابة للكوارث. تمتلك المجتمعات الأصلية والمحلية معارف وممارسات فريدة مكّنتها من التكيف مع المخاطر الطبيعية والتعامل معها لعدة قرون. وفي إطار جهودنا للحد من مخاطر الكوارث، نلتزم باحترام المعارف التقليدية والحفاظ عليها ودمجها في استراتيجياتنا وخططنا. ونعرب عن دعمنا لتنفيذ خطة العمل للمسائل الجنسانية، مع الاعتراف بالأثر غير المتناسب للكوارث على المرأة والذي يمكن أن يُعزى إلى الأعراف الاجتماعية والثقافية والتفاوتات الاقتصادية وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد. ومن خلال الاعتراف بأدوار النساء في الحد من مخاطر الكوارث ودعمها، نتخذ خطوة مهمة نحو مجتمع أكثر إنصافاً ومرونة.

وأود أن أختتم بياني باغتنام هذه الفرصة لإبلاغ الجمعية العامة بأن فيجي نشرت مؤخراً تقريرها لاستعراض منتصف المدة لإطار سنداي، الذي يقدم تحليلاً متعمقاً ونظرة ثاقبة قيّمة للاستراتيجيات والمبادرات الفعالة التي تنفذها فيجي للتخفيف من المخاطر وتعزيز القدرة على المجابهة في مختلف القطاعات. ومن خلال عرض قصص النجاح وتحديد التحديات وتسليط الضوء على مجالات التحسين، يسعى التقرير إلى تعزيز الإلهام وتسهيل تبادل المعرفة بين البلدان والمنظمات الملتزمة بالحد من مخاطر الكوارث. وأشكر الأعضاء على إتاحتهم الفرصة لنا لإطلاع الجمعية على آخر المستجدات وأتمنى لنا جميعاً التوفيق ونحن نواصل البناء نحو التحقيق الناجح لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام 2030.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الأراضي والبيئة في موزامبيق.

السيدة مايبازي (موزامبيق) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفنا أن ننقل تحيات السيد فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس موزامبيق ونصير الاتحاد الأفريقي لإدارة مخاطر الكوارث في أفريقيا، وهو اللقب الذي منحه إياه الاتحاد الأفريقي اعترافاً بالقدرة التي أظهرها في موزامبيق على إدارة مخاطر الكوارث.

تأثرت موزامبيق من عام 2015 إلى العام الحالي، نظراً لموقعها الجغرافي، بما مجموعه 11 إعصاراً مدارياً كان لها تأثير شديد على الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى خسائر في الأرواح البشرية وأضرار في البنية التحتية الحيوية. وبما أننا ندرك مستوى الضعف في البلد، فقد اعتمدت الحكومة أطراً واستراتيجيات قانونية محددة لإدارة مخاطر الكوارث ونفذت أدوات إدارة عالمية وإقليمية، بما في ذلك إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030. وحقق البلد خلال السنوات السبع الماضية، بتنفيذ إطار سنداي، إنجازات هامة، لا سيما في تعزيز الأطر والسياسات القانونية. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز الإنجازات التالية:

اعتمدنا نظم الإنذار المبكر ووسعناها ووضعنا إجراءات وقائية. وعززنا وحدات التنسيق المتعددة القطاعات على جميع المستويات.

وأنشأنا صندوق إدارة الكوارث الذي يتلقى مدفوعات سنوية من الحكومة من عائدات الضرائب بهدف الوقاية من الكوارث والاستجابة لها وإعادة الإعمار بعد الكوارث. وخلال موسم الأمطار والأعاصير الذي انتهى للتو، اشترت الحكومة لأول مرة على الإطلاق تأميناً ضد الأعاصير، يغطي الأضرار الناجمة عن هطول الأمطار المرتبط بها، وسيكون أول مبلغ مدفوع منه استجابة للأضرار الناجمة عن إعصار فريدي من الفئة 3 في آذار/مارس والذي أثر على 1,3 مليون شخص.

وموزامبيق ملتزمة بتحالفاتها الاستراتيجية الإقليمية. وفي ذلك الصدد، يستضيف البلد مركز عمليات الطوارئ والعمليات الإنسانية التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – وهو آلية يقصد بها الاستجابة لحالات الطوارئ في المنطقة. ويلتزم البلد أيضاً بالإضافة إلى ذلك، من بين أولويات أخرى، بتحسين قدراته في المجالات المؤسسية والتقنية والمالية لإدارة مخاطر الكوارث، وتحسين القدرات المحلية للوقاية من الكوارث والاستجابة لها وإعادة الإعمار، وتشجيع بناء وإعادة بناء البنية التحتية العامة القادرة على الصمود وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

وبما أنني أدرك دور البلدان الممثلة هنا في إيجاد حلول للحد من مخاطر الكوارث وبناء كوكب قادر على الصمود، فإني أود أن أنهي مداخلتي بدعوة الدول إلى تعزيز منصات التعاون من أجل تعزيز وتفعيل آليات التمويل، مثل تلك التي تعالج الخسائر والأضرار، بهدف الحد من ضعف الفئات السكانية وتهيئة الظروف للقدرة على المجابهة والتكيف مع تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بزيادة تعزيز إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث. إن الإعلان السياسي الذي اعتمد اليوم (القرار 289/77) يضيف قيمة في ذلك الصدد، ونحن نلتزم من جديد بتحقيق هدفنا المشترك بحلول عام 2030، دون ترك أحد يتخلف عن الركب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الحكم المحلي والتنمية الريفية في جامايكا.

السيد ماكنزي (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن وفد جامايكا، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030. ونشكر رئيس الجمعية العامة على قيادته، ونعرب عن تقديرنا لأعضاء مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على مشاركتهم الممتازة وعملهم المكثف الذي أدى إلى هذا الاجتماع الرفيع المستوى الناجح.

وتدرك جامايكا أن هذا الاجتماع الرفيع المستوى يتيح فرصة هائلة للبلدان والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجميع أعضاء المجتمع العالمي المعني بمخاطر الكوارث للتباحث في نتائج وتوصيات استعراض منتصف المدة لإطار سنداي بغية تقييم التقدم المحرز والتصدي للتحديات في تنفيذه. وهي أيضاً فرصة لتحديد طرق مبتكرة للنهوض بالإجراءات في السعي إلى تحقيق الأهداف العالمية السبعة. وبما أن جامايكا دولة جزرية صغيرة نامية، فقد تفاقمت أوجه ضعفها بسبب مخاطر المناخ وغيرها من الأخطار التي أثرت تأثيراً كبيراً على شعبنا واقتصادنا وبنيتنا التحتية وبيئتنا وثقافتنا. وكانت جائحة مرض كورونا (كوفيد–19) حدثاً من هذه الأحداث. كما برهنت تجربة كوفيد–19 حقيقة أن الكوارث منهجية ومتتالية وتتطلب نهجاً متكاملاً متعدد القطاعات ومتعدد الأبعاد ومحوره الناس، حيث نلتزم بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب.

وتؤكد جامايكا من جديد التزامها بتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث من خلال مواءمة سياساتها وبرامجها وخططها – وبالتالي خطتنا الوطنية، رؤية عام 2030. وواصلت جامايكا تعزيز إدارة مخاطر الكوارث وجدول أعمالها التشريعي باعتماد سياسة وخطة شاملة لإدارة مخاطر الكوارث، عرضت على البرلمان بوصفها ورقة خضراء ويقصد بها توجيه العملية والهيكل الوطنيين لإدارة الكوارث باستخدام نهج يشمل المجتمع بأسره.

وتماشياً مع مبادرة جعل المدن قادرة على الصمود في عام 2030 لتعزيز قدرتنا المحلية، اعتمدت مدينة كينغستون مؤخراً نظام الصحة العامة وإضافات التراث الثقافي لمؤشر القدرة على مواجهة

الكوارث للمدن لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من خلال ورشة عمل بدعم من ذاك المكتب. وقد قطعت حكومة البلدية شوطاً كبيراً في تحقيق أولوياتها في إدارة الكوارث من خلال شراكة معززة. وحكومة جامايكا جادة في بناء القدرة على الصمود لمواجهة الأثر المالي الناجم عن المخاطر الطبيعية. لذلك قمنا بتحسين برنامج تمويل مخاطر الكوارث في البلد، وهو أمر حاسم للعملية الشاملة للحد من المخاطر.

ولا تزال جامايكا طرفاً فاعلاً رئيسياً في الأوساط العالمية والإقليمية لإدارة مخاطر الكوارث. وقد دعت جامايكا إلى تغيير اسم المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين إلى المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، ما يعطي أهمية أكبر للمنطقة. وفي عام 2021، كنا أول بلد في منطقة البحر الكاريبي يستضيف مؤتمر المنظمة – المنتدى الإقليمي السابع للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. بالإضافة إلى ذلك، شهدت المنصة الإقليمية في عام 2021 شمول منتدى للشباب لأول مرة، بوجود ممثل للشباب في اجتماع السلطات الوزارية والرفيعة المستوى.

وتواصل جامايكا البناء على قدراتها في الاستجابة للكوارث من خلال التعزيز المستمر لنظمها للإنذار المبكر، وهو أمر أساسي للحد من مخاطر الكوارث، وبالتالي الوفاء بمتطلبات الهدف (ز) من إطار سنداي – زيادة توافر نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والمعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث بحلول عام 2030. ويلقى البلد دعماً من حكومة اليابان من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتعزيز نظمه في مجال اتصالات الإنذار المبكر وقدراته من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث.

ختاماً، فإن تدابير الحد من أخطار الكوارث التي تشرع فيها حكومة جامايكا حاسمة لضمان السلامة الاقتصادية لبلدنا وشعبه وبقائهما. ونحن ملتزمون بالحد من مخاطر الكوارث وزيادة القدرة على الصمود. وبصفتنا قادة، يجب علينا جميعاً أن نبذل جهوداً متضافرة لإيجاد مسار للحد من تأثير الكوارث على بلداننا من خلال بناء اقتصادات أقوى وإقامة شراكة أكبر مع المجتمع الدولي، ونحن نمضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة العدل والأمن العام في النرويج.

السيدة ميل (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع هنا اليوم للتعجيل بجهود الحد من مخاطر الكوارث وبناء مجتمعات قادرة على الصمود، الأمر الذي يتطلب بذل جهود موحدة وتعزيز الشراكات. إن الإعلان السياسي الذي اعتمدناه اليوم (القرار 77/289) ذو أهمية لبلوغ ذلك الهدف. وأود أن أشكر أستراليا وإندونيسيا على قيادتهما الممتازة وتيسيرهما التوصل إلى نتيجة قائمة على توافق الآراء.

على المستوى الوطني، تعرضت النرويج دائماً لمجموعة متنوعة من المخاطر الطبيعية. وتسبب الطقس القاسي والفيضانات والانهيارات الأرضية في أضرار جسيمة. وما يقلقنا هو الزيادة في كل من تكرار الحدوث وشدة التأثير.

لقد حسنت البلديات النرويجية طريقة عملها في مجال الحد من مخاطر الكوارث. والواقع أن 99 في المائة من جميع البلديات تجري تقييمات شاملة منتظمة للمخاطر وأوجه الضعف. وستدرج الدروس المفيدة المستخلصة من استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030 في الورقة البيضاء الجديدة للحكومة بشأن الأمن العام وخطة العمل بشأن التكيف مع تغير المناخ.

ومن الآن فصاعداً، سيؤدي القطاع الخاص دوراً رئيسياً. وفي النرويج، 90 في المائة من البنى التحتية الحيوية مملوكة ملكية خاصة. وأنا على اقتناع بأنه يجب علينا أن نواصل تشجيع المجالات والسبل الجديدة للتعاون مع القطاع الخاص والبحث عن تلك المجالات.

وعلى المستوى الدولي، يمثل المناخ أولوية بالنسبة للنرويج. وسنضاعف تمويلنا المناخي حتى عام 2026 ونزيد في ذلك الإطار دعم التكيف وبناء القدرة على الصمود إلى ثلاثة أضعاف. إننا نرى أن التكيف مع المناخ والحد من مخاطر الكوارث هما مفتاح تحقيق

أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يكون العمل في إطار أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس وإطار سنداي منسقاً وتكاملياً لتحسين القدرة على الصمود.

يشكل النزوح الناجم عن الكوارث تحدياً متزايداً. ونحن بحاجة إلى الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث وتقييم النزوح المحتمل بسبب الكوارث والاستعداد للتنقل البشري بطريقة تقلل من المخاطر المرتبطة به.

وأود أن أشدد على أهمية ضمان منظور جنساني ونهج قائم على الحقوق في جميع جهودنا. وتعد مشاركة الجهات المعنية ونهج المجتمع بأسره أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أهداف سنداي.

وتؤيد النرويج، بوصفها أحد الرئيسين المشاركين، البيان الذي سيدلي به زميلي البيروفي بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء للحد من مخاطر الكوارث.

وختاماً، أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام ولمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على العمل العظيم الذي يقومان به للنهوض بتنفيذ إطار سنداي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة حماية البيئة التابعة لحكومة جمهورية طاجيكستان.

السيد شير علي زاده (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن حكومة جمهورية طاجيكستان في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، الذي يتيح فرصة لتحديد وتنفيذ التغييرات والابتكارات وتصحيح المسار في السياسات والممارسات والاستثمار والتعاون من أجل الوقاية من المخاطر الحالية والناشئة والتخفيف والحد منها بحلول عام 2030.

إن طاجيكستان هي واحدة من أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. وعلى مدى العقد الماضي، ازداد عدد الكوارث في البلاد بشكل كبير – وهي كوارث تسببت في أضرار اجتماعية واقتصادية وبيئية هائلة، والتي بدورها تعيق تحقيق البلد لأهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد طاجيكستان من جديد الحاجة إلى تنفيذ إطار سنداي في سياق تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ونحن بحاجة إلى إجراءات ملموسة للتصدي للعوامل التي تزيد من خطر الكوارث مثل تغير المناخ وتقلبه، والتمدّن السريع وغير المخطط له، والقيود المفروضة على توافر التكنولوجيا، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، والجوائح.

وتشارك حكومة طاجيكستان بنشاط في تنفيذ إطار سنداي. وأعدت طاجيكستان في هذا الصدد، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبمشاركة مختلف الجهات المعنية، تقريراً عن استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي. وعرض التقرير إنجازات البلد في الحد من مخاطر الكوارث وحدد المجالات ذات الأولوية للتحسين. اعتمدت طاجيكستان، استناداً إلى إطار سنداي، استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث للفترة حتى عام 2030 وبرنامج منتصف المدة للفترة حتى عام 2027 لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للقوة والقدرة على الصمود، وإجراء مسوحات في المناطق المعرضة لعمليات خارجية خطرة وتعزيز أنشطة الاستجابة الرامية إلى تقديم الدعم للأشخاص في حالات الطوارئ.

بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء منصة وطنية للحد من مخاطر الكوارث تجمع بين مختلف الجهات المعنية.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، هناك عدد من المجالات التي تتطلب إجراءات ملموسة. وبغية إشراك جميع الأطراف وتعبئة موارد بشرية ومالية إضافية، من المهم تكثيف الحوار بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ولحماية جميع شرائح المجتمع وضمان إدماجها، من الضروري تعزيز النهج الشامل لزيادة الوعي بمخاطر الكوارث وفهمها والتركيز على المشاركة العامة في نظم الإنذار المبكر والاستجابة والإنعاش والتنمية.

ومن الأولويات الهامة مسألة تنسيق الإجراءات في ميدان الحد من مخاطر الكوارث، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ، وقضايا المياه.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أن طاجيكستان ما فتئت تضطلع بدور فعال في سياق الخطة العالمية على مدى العقدين الماضيين بوصفها مدافعة عن قضايا المياه والمناخ. وخلال تلك الفترة، وبمبادرة من طاجيكستان، اتخذت الجمعية العامة تسعة قرارات ترمي إلى توحيد المجتمع الدولي لمعالجة المسائل القائمة المتصلة بالمياه وتكثيف الإجراءات في ذلك الصدد.

ومن اللافت للنظر أن لدينا هذا العام استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للعمل من أجل الماء واستعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي. إن الاستفادة من التآزر بين العمليتين ستتيح فرصة لتحديد التعديلات التي يمكن أن تسهم في الإدارة المستدامة للموارد المائية وإدماج الدروس المستفادة في إدارة مخاطر الكوارث، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، والتكيف مع المناخ.

ونعتقد أن المجتمع الدولي والمؤسسات المالية ستؤدي دوراً حاسماً في تحقيق نتائج ملموسة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الداخلية والإصلاح المؤسسي والتجديد الديمقراطي في بلجيكا.

السيدة فيرليندين (بلجيكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتشرف بلجيكا بالمشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وأود أن أبدأ بالقول إن بلجيكا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي، كما أعرب عنه في وقت سابق المفوض لينارتشيتش. وأودّ أن أضيف بعض الاعتبارات من منظور بلجيكا.

أبرزت السنوات القليلة الماضية الطابع المتزايد المشترك بين القطاعات وعبر الوطني للأزمات. وخلال حالات الطوارئ الكبرى التي شهدناها، شهدنا أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى التعاون الدولي والاستجابات المشتركة. وفي مجال الحد من مخاطر الكوارث أيضاً، تؤمن بلجيكا إيماناً راسخاً بالمبادئ المتعددة الأطراف المجسدة في الأمم المتحدة. بالطبع، يتبادر إلى الذهن على الفور جائحة مرض فيروس كورونا، لكنني أشير أيضاً إلى الفيضانات الرهيبة التي ضربت بلجيكا والدول المجاورة لها في صيف عام 2021.

وقد واجهت معظم البلدان الممثلة هنا اليوم كوارث مماثلة أو أسوأ خلال السنوات القليلة الماضية. وفي ذلك السياق المليء بالتحديات، نحن على اقتناع تام بالقيمة المضافة لإطار سنداي، ولذلك نحن ممتنون لإتاحة الفرصة لنا للإسهام في استعراض منتصف المدة الذي يهدف إلى تقييم التقدم الذي أحرزته مختلف الأطراف، فضلاً عن تقديم توصيات لبلوغ أهدافنا المشتركة.

وتود بلجيكا أن تؤكد من جديد التزامها بالمبادئ التوجيهية وأولويات العمل الواردة في إطار سنداي. ومن هذا المنظور، يكثف بلدنا تعاونه مع مختلف الشركاء في جميع أنحاء العالم من أجل تطوير رؤية أوسع للمخاطر وتعميق خبرته في مجال إدارة الأزمات.

وتؤيد بلجيكا بقوة أيضاً إنشاء أطر دولية تعزز التأهب والقدرة على الاستجابة والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات في المستقبل. ونعلّق أهمية كبيرة على تكامل تلك الأطر الدولية من الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وغيرها.

ونحن في بلجيكا نضع حالياً استراتيجية أمنية وطنية واحدة تغطي جميع متطلبات وأهداف تلك الأطر الدولية المختلفة. وإلى جانب المتطلبات الكلاسيكية، تمت إضافة ثلاثة مجالات تركيز إضافية وهي: القدرة المالية على الصمود، وحماية الإمكانات الاقتصادية والعلمية، والقدرة النفسية على الصمود. وعلاوة على ذلك، قامت السلطات البلجيكية أيضاً بتكييف رؤيتها الاستراتيجية لإدارة الأزمات لجعل مفهوم القدرة على الصمود جزءاً لا يتجزأ من مبادئها التوجيهية المتعلقة بالسياسات.

وخلال الأزمات والكوارث العديدة التي واجهناها في السنوات الأخيرة، كان من الضروري وجود تسلسل قيادي واضح لإدارة تلك الأزمات بكفاءة. وتمكنت بلجيكا خلال تلك الأوقات العصيبة، لحسن الحظ، من الاعتماد على هياكل محددة جيداً لإدارة الأزمات حيث كانت جميع الجهات المعنية تدرك جيداً دورها ومسؤولياتها. ومع ذلك، بعد الفيضانات الرهيبة التي واجهناها في صيف عام 2021، تم إنشاء لجنة من الخبراء في إدارة الأزمات لاستخلاص الدروس من تلك التجربة وتقديم توصيات إلى الحكومة. وأوصت اللجنة بمواصلة تطوير

ثقافة المخاطر وإدماج المواطنين في دورة المخاطر هذه. كما نظرت في أفضل الممارسات لإعادة البناء بشكل أفضل بعد الأزمة.

وفي هذا السياق المليء بالتحديات، أصبحت الحاجة إلى تكييف الإطار القانوني واضحة من أجل التمكين من إدارة المخاطر على نحو أكثر فعالية. ويجري حالياً صياغة تشريع جديد يجمع بين جميع خطط الطوارئ، على الصعيدين الوطني والمحلي.

فضلاً عن ذلك فإن بلجيكا لم تستخف ولن تقلل من شأن التأثير المتنامي لمخاطر تغير المناخ. وقد أنشأنا مؤخراً مركزاً لتقييم المخاطر المعقدة لوضع تقييمات معقدة ومتعددة التخصصات للمخاطر في سياق تغير المناخ. وبما أننا لا نزال نعمل على تطوير معايير هذه التقييمات، فإننا حريصون على التواصل مع البلدان الأخرى التي تعمل على تقييمات المخاطر هذه والتعلم منها.

وعلى الرغم من كل تلك التحسينات، يساورني قلق بالغ إزاء تزايد تواتر الأزمات وحدتها. وإذا أردنا تسريع التقدم نحو الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود في سياق شامل لعدة قطاعات – وبالتالي تحقيق أهدافنا المشتركة – فسنحتاج إلى مزيد من الاستثمار. ولهذا السبب تؤيد بلجيكا تعزيز قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً.

وأود أن أبرز دعمنا القوي لصندوق أقل البلدان نمواً، الذي يهدف إلى دعم أقل البلدان نمواً في جهودها للتكيف مع تغير المناخ. وقد تعهدت بلجيكا بتقديم 75 مليون يورو في 2021–2024. واستمعنا إلى دعوة الأمين العام التي وجهها للبدء في نشر نظام عالمي للإنذار المبكر، ونحن على استعداد للاضطلاع بدورنا في ذلك الجهد المتعدد الأطراف.

وترحّب بلجيكا باستعراض منتصف المدة هذا وتتطلع إلى توصيات السياسة العامة والحلول العملية التي ستنبثق عن مباحثاتنا. فليس هناك وقت نضيعه. إننا بحاجة إلى العمل، لأننا إن لم نعمل الآن، فمتى سنعمل؟ ويجب أن نعمل بطريقة مدروسة ومشتركة من أجل حماية وكفالة التنمية المنصفة ورفاه مواطنينا العالميين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الداخلية في غانا.

السيد ديري (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد غانا الإعلان السياسي (القرار 77/289).

وأؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما في وقت لاحق ممثلا كوبا وجنوب أفريقيا، اللذين سيتحدثان بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي.

في أيار/مايو 2015، أقر العالم إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030. وكان الالتزام قوياً، وانتظرنا لنرى تأثيره. وتعزيزاً لذلك الالتزام، وضع الاتحاد الأفريقي برنامج عمل يتضمن أهدافاً إضافية تركز على أفريقيا.

لقد تم تصميم إطار سنداي ليكون متزامناً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكان الهدف منه تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وغني عن القول إن السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد تم في البيئة الكلية للمخاطر والكوارث، ويضمن إطار سنداي التنمية المستدامة الواعية بالمخاطر.

ونحن شهود على الخسائر المتزايدة في جميع أنحاء العالم التي تسببها الكوارث – الزلازل والفيضانات والانهيالات الوحلية وموجات الحر والنزاعات، من بين أمور أخرى. وقد أدى تواتر الكوارث وازدياد شدتها إلى تفاقم خطر الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة المعممة للمخاطر وما يترتب عليها من آثار متبقية قد غيرت سيرة المخاطر.

وأودّ أن أتطرق إلى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–19) التي كشفت عن نقاط الضعف الخفية في بلداننا. لقد كُشفت نقاط ضعفنا، وتأكدت الحاجة إلى تنفيذ إطار سنداي.

إن كوفيد–19 علّمنا دروساً مريرة في مجال التأهب. لذلك نفذت حكومتنا عدداً من مبادرات ما بعد كوفيد. وتتمثل إحدى هذه المبادرات في إنشاء معهد وطني للقاحات لبناء القدرات المحلية وتطوير التوجيه والتنفيذ لإنتاج اللقاحات وتصنيعها لمواجهة الجوائح في المستقبل.

تؤثر الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتبقية للجائحة علينا جميعاً بشكل كبير. ولا يزال تمويل الحد من مخاطر الكوارث يشكل تحدياً. وأودّ أن أذكر حقيقة أنه لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية الاستثمار في البنى التحتية القادرة على الصمود ونظم الإنذار المبكر ومخططات التأمين ضد مخاطر الكوارث.

ونرحب بالشراكة مع القطاع الخاص وآليات التمويل المبتكرة مثل التأمين ضد مخاطر الكوارث لتمويل تدابير الحد من مخاطر الكوارث. غير أن ذلك يتطلب تحديد أولويات الاحتياجات والاستفادة إلى أقصى حد من الموارد، فضلاً عن الاعتراف بالحاجة إلى الاقتصادات الضعيفة لتحقيق القدرة الاقتصادية على الصمود.

وأناشد أصحاب المصلحة المعنيين الوفاء بالتزاماتهم عملاً بالاتفاق الرائد الذي تم التوصل إليه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بتقديم المساعدة في مجال الخسائر والأضرار إلى الدول الضعيفة المتضررة بشدة من الفيضانات والجفاف والكوارث الأخرى المتصلة بالمناخ. إن التمويل أمر أساسي.

وقد اتخذت غانا خطوات لتنفيذ إطار سنداي على مر السنين. فنقّحنا قانون البناء الوطني الخاص بنا لمراعاة جانب المخاطر الحالية. تواجه غانا خطر الزلازل، حيث تشهد البلاد هزات متكررة. ولحل تلك المشكلة بصورة كلية، وضع البلد خطة شاملة لإعادة توجيه تركيزنا إلى التعامل مع التأهب للزلازل والاستجابة لها. لقد أدركنا أن نظام الحكومة المحلية سيكون فعالاً لتنفيذ إطار سنداي.

ويقوم نظام الحكومة المحلية في غانا، المسمى جمعيات المقاطعات، بعمليات لا مركزية. ولدى الحكومة نظام قائم لضمان تعميم الحد من مخاطر الكوارث في خططها المتوسطة الأجل قبل الموافقة على تنفيذها.

ونظراً لأن مستوى الحكومة المحلية هو محور التنمية الوطنية، فقد أتاح الحد من مخاطر الكوارث على هذا المستوى استدامة معززة لإطار سنداي، وفي النهاية أهداف التنمية المستدامة. ولمعالجة المشاكل البيئية، شرعنا في اتخاذ عدد من التدابير والتدخلات. وتعود ملكية برنامج التخضير، الذي ينطوي على زراعة الأشجار، إلى المواطنين. ويتم تنفيذ البرنامج كل عام لضمان الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

يواجه تنفيذ إطار سنداي في غانا تحديات. فقد أدى التعدين السطحي غير القانوني، المسمى غالامسي، إلى تلويث تجمعاتنا المائية ويشكل تهديداً لبقاء الأجيال القادمة. إن المشكلة معقدة ولها أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية. والحكومة ملتزمة بمكافحة خطر غالامسي في غانا.

يواجه العالم مخاطر متزايدة من الكوارث المرتبطة بتغير المناخ. وندعو جميع الجهات المعنية إلى العمل معاً لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود والحد من تأثير الكوارث. إننا بحاجة إلى النظر في سبل معالجة الصلات بين تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

ونحن مدينون للأجيال المقبلة بالحق في الحياة. ويجب علينا أن نورثهم بيئة ذات نظام إيكولوجي متوازن. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لإنقاذ كوكبنا.

لقد أدلى الرئيس، في ملاحظاته الافتتاحية، ببيان متعمق قال فيه إن قيمة الربح باتت توضع فوق قيمة الناس. وتأييداً لذلك البيان، الذي أتفق معه، أود أن أقتبس من كتاب "القرية المهجورة" بقلم أوليفر غولدسميث:

"يقع السوء في الأرض، فتقع فريسة للسوء على عجل،

حيث تتراكم الثروة ويفسد الرجل".

فلنمتنع عن أن نسلك ذلك الطريق.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الداخلية في لكسمبرغ.

السيدة بوفيردنغ (لكسمبرغ) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس الجمعية العامة والممثلة الخاصة للأمين

العام للحد من مخاطر الكوارث على عقد استعراض منتصف المدة هذا لإطار الحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. والواقع أن هذه الجلسة تتيح لنا فرصة لتقييم الأنشطة المضطلع بها، وقبل كل شيء، لمناقشة الجهود الجارية حالياً فضلاً عن الجهود المخطط لها في مجال الحد من مخاطر الكوارث لضمان التنسيق في جهودنا الرامية إلى تعزيزها لتحقيق مرونة تتجاوز حدودنا.

وتؤيد لكسمبرغ البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

إن الأزمات والكوارث المعقدة التي تواجهنا في السنوات الأخيرة تجسّد إلحاح وأهمية وملاءمة الأهداف والأولويات المحددة في إطار سنداي. لقد رأينا أن المخاطر أصبحت منهجية ومترابطة بشكل متزايد. وللاستجابة لتلك المخاطر، نحتاج إلى تكييف آليات إدارتنا بهدف تحسين فهمنا للمخاطر، وتعزيز الوقاية والتأهب، وفي المقدمة التعجيل بالتغيير من أجل الانتقال من نهج رد الفعل في إدارة الكوارث نحو نهج أكثر توقعاً واستباقية.

لذلك يلزم اتخاذ إجراءات ملموسة على جميع المستويات، وعلى رأسها تعزيز قدرة مجتمعاتنا على الصمود. لذا تحركت لكسمبرغ في عام 2020 لإنشاء منظومة وطنية للحد من مخاطر الكوارث مكلفة بتنفيذ إطار سنداي. ومنذ ذلك الحين، أحرز تقدم كبير. فعلى سبيل المثال، أدمجنا منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المنظومة.

ومن المهم أن نراعي، في عملية تقييم المخاطر، مختلف أوجه الضعف الموجودة في مجتمعنا وأن نولي تلك المسألة الاهتمام الواجب بغية تحديد الإجراءات المناسبة التي يجب اتخاذها.

ويسعدني أيضاً التعاون الجاري مع ممثلي القطاعات المجتمعية الذين ساهموا، بوصفهم أعضاء في منظومتنا الوطنية، في تعزيز القدرة الوطنية على الصمود من خلال تعزيزها على المستوى المحلي.

وقد ساعدتنا جهود ممثلي مختلف القطاعات على فهم المخاطر بشكل أفضل من أجل زيادة وعي جميع الجهات المعنية في نهاية المطاف وتحقيق القدرة على الصمود أو حتى تعزيزها على جميع المستويات. وهناك حاجة إلى بذل جهود إضافية من أجل صياغة مجتمع قادر على الصمود في وجه المخاطر، وأعتقد أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توفير معلومات واضحة يمكن الوصول إليها.

وأؤكد للجمعية أن لكسمبرغ ستسعى إلى تعزيز أنشطتها الرامية إلى زيادة الوعي بالمخاطر التي تواجه السكان. ولهذا السبب تعمل حكومة بلدي حالياً على إنشاء نظام للمعلومات والإنذار للشعب يسهل الوصول إليه. وسيكون المواطنون الذين لديهم اطلاع حسن قادرين على الصمود ومستعدين وأقل ضعفاً أمام الكوارث.

ولذلك ستواصل لكسمبرغ أنشطتها. في عام 2022، دعمنا أنشطة الحد من المخاطر بنحو 1,5 مليون يورو. وستواصل لكسمبرغ دعمها لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وستواصل دعم مختلف شركائنا في المجال الإنساني في جهودهم الرامية إلى الحد من المخاطر والتأهب للكوارث الطبيعية.

ويمكننا، معاً، أن نحقق عالماً أكثر مرونة – عالماً قادراً على التصدي للتحديات التي سنواجهها في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الداخلية في بربادوس.

السيد أبراهامز (بربادوس) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل عقدين من الزمن، اعتمدت حكومة بربادوس مبادئ الاستراتيجية الكاريبية للإدارة الشاملة للكوارث بوصفها سياسة وطنية. وتؤكد الاستراتيجية على الصعيد الإقليمي، التي تنسقها وتدعمها الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث، على إقامة شراكة وتعاون على مستوى المجتمع بأسره في التصدي للمخاطر والخسائر المرتبطة بالأخطار المتعددة التي قد تؤثر على حياة شعب بربادوس وسبل عيشه وعلى المناظر الطبيعية للبلد والحد من تلك المخاطر.

وتم الاعتراف بالاستراتيجية واعتمادها على أعلى مستوى سياسي باعتبارها الأداة التي تنفذ بها بربادوس ومنطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقاً إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

وترتبط إدارة المخاطر والحد منها ارتباطاً وثيقاً بالقدرة الوطنية على الصمود وبالتنمية المستدامة. لذلك فإن بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المتعددة التي قد تؤثر علينا يظل أولوية وطنية في هذا السياق. وقد شمل توجه حكومة بلدي على الصعيد الوطني التركيز على تعزيز آليات الحوكمة من أجل الإدارة الشاملة للكوارث. وهكذا وافقنا مؤخراً على سياسة وطنية شاملة لإدارة الكوارث أعيدت صياغتها، ووضعنا نظاماً للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وسياسة وخريطة طريق للبرامج الإخبارية، من بين أمور أخرى.

وبالمثل، نواصل زيادة الوعي والتشجيع على فهم مخاطر الكوارث على جميع المستويات وبناء القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي والقاعدة الشعبية، حيث اعترفنا بأن المجتمعات المحلية تقف في الخطوط الأمامية لمهمة القدرة على الصمود.

إننا نواصل تعزيز آليتنا الوطنية للاستجابة، مما يضمن أن استعدادنا ووضعنا التشغيليين مناسبان وقابلان للتطوير وعندهما المرونة لإدارة أي حالة طوارئ أو كارثة. ونحثّ على تعبئة التمويل الذي يمكن التنبؤ به لدعم جهود إدارة مخاطر الكوارث، ونشجع ونوفر مساراً لتعميم واستثمار حلول إدارة مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات، مثل تلك الموجودة في الاقتصادات الزرقاء والخضراء.

وإدراكاً من بربادوس لأهمية مبادرات الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على المجابهة وضرورة التعجيل بها ولإظهار التضامن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فقد استضافت مؤخراً مبادرة الأمم المتحدة العالمية بشأن إنشاء نظام للإنذار في حالات الطوارئ للجميع وأيدتها على أعلى مستوى سياسي. ونعرب عن امتناننا للأمين العام لإدراجنا كأحد البلدان التي اختيرت في المرحلة الأولية من تلك المبادرة العالمية التي تخدم الصالح العام. ونعتبر تلك المبادرة استثماراً في الحفاظ على البشرية، لأن الإنذار المبكر سينقذ الأرواح.

في كل نظام، تشكل المساءلة عنصراً حاسماً. إن التخمين والرصد والتقييم وإعداد التقارير بصورة دورية أمور ضرورية بينما نقوم بجردة للتحديات والتقدم المحرز في عملية تنفيذ إطار سنداي. لذلك يسر بربادوس أن تسهم بتقريرنا الطوعي الوطني الرسمي لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي. ونحن متضامنون مع الأمريكتين وقد أسهمنا، بهذه الصفة، في الموقف الإقليمي للأمريكتين.

ونغتنم هذه الفرصة أيضاً لنعرب شاكرين عن امتناننا لجمهورية أوروغواي الشرقية على مبادرتها. وبالإضافة إلى ذلك، نثني على الأمم المتحدة وجميع البلدان الحاضرة هنا لمشاركتها النشطة في عملية استعراض منتصف المدة الحاسمة هذه. يجب أن يعترف استعراض منتصف المدة هذا بتأثير مرض فيروس كورونا على وتيرة التنفيذ حتى الآن. ويجب علينا أيضاً أن نقبل أننا في وضع لا نحسد عليه. ويجب أن نوصي باتخاذ تدابير للتعجيل وتقديم دعم إضافي للدول الصغيرة ذات الموارد والقدرات المحدودة.

ونحثّ الحكومات والقطاع الخاص والمانحين الدوليين والمؤسسات المالية على اعتبار مبادرة بريدجتاون نهجاً عملياً وابتكارياً لدعم استدامة الدول الجزرية الصغيرة النامية وقدرتها على البقاء. ويجب أن يكون إنشاء أجواء متوازنة أو تكفل تكافؤ الفرص هدفاً عالمياً إذا أريد للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تحظى بفرصة للكفاح.

وستواصل بربادوس استخدام صوتها كمؤيد ومدافع عن القدرة على المجابهة والعدالة المناخية والعمل المناخي الذي يعالج معالجة كاملة شواغلنا الحاسمة كدول جزرية صغيرة نامية؛ ومن أجل الاستفادة الجماعية وتعبئة الموارد الوطنية والإقليمية والدولية الكافية لدعم برامج القدرة على مواجهة مخاطر الكوارث؛ ومن أجل التبسيط، أكرر، لتبسيط إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على تمويل إنمائي يمكن التنبؤ به للمساعدة في التصدي لمخاطر الكوارث وخسائرها، فضلاً عن تغير المناخ.

ويتحتم الآن أن تترجم الأقوال إلى أفعال: عمل مدروس وسريع ومستنير علمياً وقائم على الأدلة – عمل حسن التوقيت وعملي المنحى ويبني على المعارف والخبرات السابقة. ويجب أن يرتكز هذا العمل على قيادة جريئة وحاسمة وتحويلية، ويجب أن يحقق الاستثمار الجاد في البشرية على جميع المستويات وأن يبرهن على ذلك. ويجب على نهجنا وحلولنا أن تتمحور حول الناس.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير أزمة المناخ والحماية المدنية في اليونان.

السيد ستيليانيديس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، مامي ميزوتوري، على مبادرتها بتنظيم استعراض منتصف المدة هذا بشأن إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

وقبل أن أواصل، أودّ أن أعرب عن خالص تعازيّ لزملائي الإيطاليين فيما يتعلق بالخسائر المأساوية في الأرواح التي وقعت خلال الفيضانات الشديدة في الأيام القليلة الماضية. وقلوبنا مع أسر الضحايا وجميع المتضررين من الكارثة.

وبصفتي شخصاً كان له الشرف والسرور للمشاركة في المفاوضات التي أدت إلى إطار سنداي الأصلي، بصفتي مفوضاً أوروبياً سابقاً، يسرني بشكل خاص أن أنضم إلى هذا الجمع هنا اليوم. كان إطار سنداي نصاً جريئاً وطموحاً تلا إطار عمل هيوغو. ولطالما كان المخطط العالمي الأساسي لجهود الحد من مخاطر الكوارث. وهو دعوة للعمل واتخاذ تدابير ملموسة.

وبعد مرور ثماني سنوات، يعد استعراض منتصف المدة هذا معلماً بارزاً. إنها فرصة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن، وتحديد الثغرات، وإعادة النظر في الاستراتيجيات الوطنية، والتفكير في الخطوات التالية آخذين في الحسبان، بطبيعة الحال، الواقع الصعب لتغير المناخ وأزمة المناخ.

لقد اتخذ رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس في بلدنا، اليونان، قراراً مبتكراً بإنشاء وزارة لأزمة المناخ والحماية المدنية، مما أبرز العلاقة السببية بين أزمة المناخ والكوارث الطبيعية ووضعها في الواجهة. وفي ذلك الإطار، نضع المعرفة والخبرة العلمية في صميم سياساتنا وعملياتنا لصنع القرار. لذلك فإننا بصدد إنشاء قاعدة بيانات وطنية لجميع الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان مدعومة بأفرقة مختلفة من العلماء والخبراء، وتقوم برصد ونمذجة جميع البيانات ذات الصلة لتزويد الذراع التنفيذي لآليتنا للاستجابة بالمعلومات مسبقاً.

ستكون تلك الأداة الذراع العلمي للمركز الوطني اليوناني لتنسيق الأزمات الذي تم تحديثه، وبطبيعة الحال ذراعنا التنفيذي، فرقة الإطفاء اليونانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة التآزر وتحسين التعاون، فضلاً عن تبادل الممارسات الجيدة بين البلدان، أمر أساسي لا في أوروبا فحسب، بل على الصعيد العالمي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، نعمل بشكل وثيق مع شركائنا الأوروبيين. وبصورة أكثر تحديداً، نشارك بنشاط مع آلية الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية وبرنامج الاتحاد الأوروبي للإنقاذ RescEU، وهو أهم وأنجح أداة للتعاون في مجال إدارة الكوارث في أوروبا.

لقد أصبحت اليونان بالفعل عقدة اتصال لشرق البحر الأبيض المتوسط لبرنامج RescEU، وقد أخذنا زمام المبادرة لإقامة تعاون إقليمي قوي تحت مظلة آلية الاتحاد للحماية المدنية.

وإذ نتطلع إلى عام 2030، نحتاج إلى تعزيز قدراتنا على العمل الجماعي وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب لغرس ثقافة الوقاية والتأهب بين مواطنينا. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عُقد في أثينا الحوار العملي المنحى لخريطة طريق المنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث. وكان من أهم الاستنتاجات التي خلص إليها أن هناك حاجة إلى تحويل تركيز استراتيجيات مخاطر الكوارث من الاستجابة إلى الوقاية. يجب أن يصبح ذلك أولويتنا المشتركة، بتطبيق النهج التقليدي لإدارة مخاطر الكوارث الذي يركز على استجابة ذات ثلاث ركائز رئيسية، وهي المثلث المعروف جيداً: الوقاية والتأهب والقدرة على المجابهة. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذا يجب أن يصبح التزامنا الجديد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الدفاع في ملديف.

السيدة ديدي (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن فخامة الرئيس إبراهيم محمد صليح، أشكر الرئيس كوروسي على الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لاستعراض ومناقشة

تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في الفترة 2015-2030. وهذه المسألة تثير قلقا شديد لدى ملديف، بالنظر إلى أن الدول الجزرية الصغيرة مثل ملديف من بين أكثر الدول تعرضا لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

إن تغير المناخ والآثار المرتبطة به واضحة بالفعل في البلاد. فتزايد تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة يلحق أضرارا جسيمة بسبل العيش. بدأت الأمطار الموسمية في أوائل شهر أيار/مايو، وتفرض مصاعب شديدة على مجتمعاتنا حتى في الوقت الذي أتكلم فيه هنا. فقد تسبب ذلك بالفعل بخسائر فادحة في منازلنا وزراعتنا. وقبل ذلك مباشرة، في نيسان/أبريل، ارتفعت درجات الحرارة، مما أدى إلى حرائق الغابات في الجنوب ونقص المياه في جميع أنحاء جزر ملديف، ويستمر تكرار هذه الدورة .

إن تدهور نظمنا الإيكولوجية البحرية بسبب تحمض المحيطات يؤثر على اقتصادنا وطريقة حياة شعبنا. يوجد أيضا تفاوت شاسع بين أثر الكوارث على سائر المجتمعات المحلية، حيث أن ضعف السكان في الجزر المرجانية أعلى بكثير من ضعف السكان في المراكز الحضرية.

في حين أن هذه التحديات تشكل تهديدا وجوديا لجزر ملديف، فخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وسيلة فعالة لنا للعمل من أجل القدرة على الصمود على جميع المستويات. يوفر إطار سنداي نهجا شاملا للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، ويقر بالتحديات الفريدة التي تواجه بلدانا مثل جزر ملديف.

سيمثل تنفيذ الإطار قفزة هائلة في الاتجاه الصحيح نحو حماية مجتمعاتنا ونظمنا الإيكولوجية، وهو ضروري لضمان مستقبل مستدام ومزدهر لشعوبنا.

إن لم نستفد من التقدم المحرز حتى الآن سيصبح ذلك فرصة ضائعة. وقد حدد استعراض منتصف المدة مجالات التراجع والركود، مما يبرز الحاجة إلى تسريع جهودنا لتحقيق أهداف الإطار.

تؤكد العلاقة السببية بين تغير المناخ وازدياد مخاطر الكوارث الحاجة إلى اتباع نهج منتظم ومتكامل إزاء الحلول. وكما لوحظ على نحو مناسب في الاستعراض، ثمة حاجة إلى حلول مبتكرة. ولا بد من التعاون بين واضعي السياسات والعلماء والمهندسين والممارسين لتحقيق ذلك. من الضروري أيضا تكامل ومواءمة السياسات والاستراتيجيات على الصعيدين الوطني والمحلي.

نحن في ملديف أدرجنا مسألة الحد من مخاطر الكوارث في خطة عمل استراتيجية وطنية. وبذلك نسرع اعتماد برامج الحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات. وقد مكّن ذلك أيضا أصحاب المصلحة الرئيسيين من تحديد أولويات جهودهم والعمل من أجل الحد من مخاطر الكوارث بطريقة أكثر تنسيقا. وندرس أيضا أفضل السبل لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في خطط التكيف.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة المحدودة الموارد مثل ملديف، يجب أن تسير الاستجابة كعنصر رئيسي من عناصر القدرة على الصمود بالاقتران مع مناقشة الحد من المخاطر. إن حجم التحديات التي تواجهنا ضخم؛ وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا في هذا الصدد. ولا يمكننا أن نأمل في التغلب عليها إلا بالجهد الجماعي. فلنلتزم بمستقبل أكثر استدامة وازدهارا للجميع عن طريق العمل معا لتحقيق أهداف إطار سنداي.

سمعنا هذا الصباح قصة مصطفى المؤثرة. يجب أن نجتمع معا بوصفنا قادة وأن نكون قدوة يحتذى بها. علينا أن نبدأ العمل الآن. وأؤكد للجمعية أن ملديف ملتزمة بنسبة 100 في المائة بتحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة البيئة في أنغولا.

السيدة دي كارفايو بيريرا (أنغولا) (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أهنئ رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع المهام، الذي نتناول فيه استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد

من مخاطر الكوارث 2015–2030. ويشرف وفدي أن بوسعه تقاسم ما قامت به جمهورية أنغولا من أجل تنفيذه.

تتطلب الطبيعة المنهجية للمخاطر والصدمات التي تتعاقب في جميع القطاعات والمناطق الجغرافية إعادة تقييم النهج من أجل فهم المخاطر وإدارتها والحد منها، سواء أكانت ناجمة عن عوامل بشرية أو طبيعية أو بيئية أو مناخية أو بيولوجية أو تكنولوجية أو غيرها.

على الرغم من إحراز تقدم في تنفيذ إطار سنداي منذ اعتماده، في عام 2015، فلا يزال غير كاف، وعدم تطبيق إطار سنداي يقوض تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاتفاقات والاتفاقيات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك اتفاق باريس وإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. أخذ فهمنا لعوامل الخطورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيكولوجية يتحسن، ولكن لا تزال ثمة حاجة إلى مزيد من التغييرات الهامة في الحكم.

إن أنغولا من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى التي عانت أكثر من غيرها من آثار تغير المناخ والظواهر المناخية المتطرفة، حيث تشكل الفيضانات والجفاف أهم الأحداث الطبيعية في بلدنا. وإن حجم وتأثير الكوارث على الأرواح وسُبل العيش والنظم الإيكولوجية يتزايدان ويعوقان عملية التنمية برمتها التي يضطلع بها الفرع التنفيذي للحكومة الأنغولية، والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث تقوض الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن هذه التكاليف تحرم الحكومة من الأموال التي يمكن استخدامها للرعاية الصحية، والتعليم، والحماية الاجتماعية وغيرها من الاحتياجات العامة المهمة.

صادقت أنغولا على إطار سنداي في عام 2015، وأصبح من أولويات الحكومة، التي وافقت على خطة التنمية الوطنية التي تضمنت عنصرا للحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات والإجراءات لتعزيز استراتيجية الوقاية والتخفيف والاستجابة والتعافي من أي من حالات كوارث قد تحدث، باستخدام قانون الحماية المدنية.

ما فتئت اللجنة الوطنية الأنغولية المعنية بالحماية المدنية، من خلال مختلف الإدارات الوزارية، تنفذ استراتيجية للوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها، فضلا عن الخطة الوطنية للتأهب والطوارئ والاستجابة والإنعاش من الكوارث والنكبات التي يجري استعراضها. تغطي خطط التنمية في المقاطعات ثماني مقاطعات من 18 مقاطعة في بلدنا أو نسبة 45 في المائة من أراضينا الوطنية.

وفي سياق خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن الحد من أخطار الكوارث في أفريقيا يجري تنفيذ مشروع للوقاية من الكوارث في المدارس والمجتمعات المحلية. وضع ذلك المشروع بالشراكة مع اليونيسيف مواد تعليمية تتناول مواضيع تتعلق بالجفاف والفيضانات والملاريا والكوارث الطبيعية وغيرها من المواضيع الشاملة التي ستدمج في المناهج الدراسية للنظام التعليمي في أنغولا.

كما سعت السلطة التنفيذية لحكومة أنغولا إلى إنشاء وتنفيذ مشاريع لنظم الإنذار المبكر لضمان إنذار المجتمعات المحلية بأي تهديدات ربما تتعرض لها فضلا عن آليات الاستجابة لحماية أرواح السكان وسبل عيشهم.

وفي المنطقة الجنوبية، تحديدا في مقاطعة بنغويلا تعمل محطات نظام الإنذار المبكر في كاياف على طول نهري كاتومبيلا وكوبورولو. وتمكننا البيانات التي تم جمعها في تلك المحطات بمراقبة القياسات عن بعد مثل مستويات المياه في الأنهار حتى تتمكن الهيئات المعنية من اتخاذ القرارات فورا. ومن المهم أن نشير إلى الاستثمارات الكبيرة الهادفة إلى الارتقاء بمستوى خدمات الطقس على الصعيد الوطني لتقديم دعم أفضل للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ورصد الطقس بشكل أكثر كفاءة.

وتفخر أنغولا باختيارها مركزا لتنسيق تنفيذ برنامج خدمات الطقس التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – برنامج الخدمات المناخية والتطبيقات ذات الصلة – الذي يتمثل هدفه الوحيد في تعزيز سلسلة قيمة خدمات الطقس لتحفيز استخدام خدمات رصد الطقس والتنبؤ به في إدارة مخاطر المناخ والإدارة البيئية.

لقد اعتمدت أنغولا استراتيجية وطنية لتغير المناخ وخططا لتنفيذ آلية الرصد والتحقق والإبلاغ وإنشاء مرصد وطني للطقس. ونعتزم

توفير قدرة محلية على الاستجابة بإنشاء لجان لإدارة مخاطر الكوارث لتعزيز مشاركة أوسع نطاقا من جانب السكان والمجتمع المدني بشكل عام، الأمر الذي يسمح للمواطنين بتحديد وفهم مواطن ضعفهم فضلا عن فهم التهديدات والمخاطر التي يتعرضون لها.

في الختام، نؤكد من جديد التزامنا الوطني بتحقيق الأهداف العالمية السبعة فضلا عن الأهداف الأفريقية الخمسة المحددة في إطار سنداي. ويجب أن نعزز تنفيذ إجراءات منسقة، خاصة فيما يتعلق بالمسائل البيئية وتغير المناخ لإدماج نهج الصحة الواحدة في العناصر البشرية والحيوانية والبيئية فضلا عن نهج المرونة الحضرية والريفية وتعزيز الحوكمة من خلال وضع سياسة وطنية لإدارة المخاطر.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين بعد ظهر اليوم في الساعة 15/00 في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة 13/05.